ج 03/ 99 (02/17)/ 05 – م معدل (0003)

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (99)

اللجنة الاقتصادية

المذكرات الشارحة

للبنود المدرجة على مشروع جدول الأعمال

الأمانة العامة: 13-14 فبراير/ شباط 2017

الفهرس

البنـــــــــد الأول:	تقرير الأمين العام 1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (98) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2- نشاط القطاع الاقتصادي فيما بين دورتي المجلس (98) و(99).	4
البنـــــد الثـــــاني:	الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (28) – المملكة الأردنية الهاشمية (مارس/آذار 2017) – الجوانب الاقتصادية.	6
البنـــــد الثالـــــث:	متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الافريقية في دورتها الرابعة (مالابو – غينيا الاستوائية: 23 نوفمبر 2016)- الجوانب الاقتصادية.	16
البنـــــد الرابـــــع:	متابعة تنفيذ إعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض :2015) والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (جمهورية فنزويلا: 2018)- الجوانب الاقتصادية.	31
البنـــــد الخـــــامس:	التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة – الجوانب الاقتصادية.	40
البنـــــد الســـــادس:	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.	73
البنـــــد الســـــابع:	الاستثمار في الدول العربية.	74
البنـــــد الثـــــامن:	مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي.	78
البنـــــد التاســـــع:	موضوعات المنظمات العربية المتخصصة.	86
البنـــــد العاشـــــر:	إنشاء آلية للاتحادات العربية النوعية داخل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	114
البند الحادي عشر:	قرار المجلس الوزاري العربي للسياحة بشأن تخصيص أمانة عامة منفصلة للمجلس الوزاري العربي للسياحة.	118

مذكرة شارحة

بشأن

تقرير الأمين العام

حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (98) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ونشاط القطاع الاقتصادي فيما بين دورتي المجلس (98) و(99)

عرض الموضوع:

عملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقوم الأمانة العامة بإعداد تقرير متابعة حول تنفيذ قرارات المجلس ونشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي انعقاده .

(التقرير بمجلد مستقل)

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

البند الثاني:

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (28) (المملكة الأردنية الهاشمية: مارس/آذار 2017) الجوانب الاقتصادية.

مذكرة معدلة

مذكرة شارحة
بشأن
الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة
في دورته العادية (28) (المملكة الأردنية الهاشمية: مارس /آذار 2017)
(الجوانب الاقتصادية)

عرض الموضوع:

1- كلف مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورتيه (16) (تونس :2004) و(18) (الخرطوم: 2006) المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسئولية إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي الذى يعرض عليه، ودراسة التقارير المعدة من قبل المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وعرض مقترحاته بشأنها على القمة العربية.

2- تجدر الاشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد بموجب قراره رقم 1406 في دورته العادية السابعة والستين (فبراير 2001) المعايير التي يتم في ضوئها عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية كما يلى :

- "أن تكون هذه الموضوعات ذات أولوية نسبية فى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتراعى الدور الحكومي المباشر وغير المباشر فيها.
- وتتقارب وجهات النظر حولها بين مختلف الدول العربية بحيث يحقق عرضها النتائج المنشودة.
- وأن يكون قد تم بحثها في اطار الآليات القائمة للعمل العربي المشترك.
- وتقدم للقمة مدعومة بالدراسات والأبحاث اللازمة التى تساعد فى اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها،
- أكد الوزراء على أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به القمة فى معالجة الموضوعات التى تتوزع مسؤولياتها بين عدد من الوزارات فى داخل الدول وتتطلب معالجتها التنسيق بين مختلف هذه الجهات داخل الدولة."

3- أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة فى دورته العادية (25) الفقرة (ب) من القرار رقم (605) التالي نصها : "ب -تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ببدء الإعداد للملف الاقتصادي والاجتماعي للدورات العادية لمجلس الجامعة التحضيري للقمة اعتباراً من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر سبتمبر/ أيلول من كل عام".

4- وتنفيذا لقرارات القمم المذكورة أعلاه، قامت الأمانة العامة بالطلب من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة بموافاتها بالموضوعات الاقتصادية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للعرض على مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية في دورته العادية (28) والمزمع عقدها في المملكة الأردنية الهاشمية في نهاية شهر مارس/ آذار 2017، على أن تكون معززة بمبررات طلب عرضها ومستوفيه للمعايير المقرة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5- ورد إلى الأمانة العامة الموضوعات الاقتصادية التالية :

أ- اتحاد المستثمرين العرب: ورقة عمل حول نظرة على العمل العربي المشترك وأوضاع التجارة وطموحات الاستثمار في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية.

ب- اتحاد رجال الأعمال العرب : رؤية ومقترحات وتصورات اتحاد رجال الأعمال العرب لدور منظومة العمل العربي المشترك للتعامل مع التطورات والمستجدات للعمل العربي المشترك.

ج- مجلس الوحدة الاقتصادية:

- تأسيس الشركة العربية القابضة للأسماك تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية مرفق بها دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية الأولية للشركة العربية القابضة للأسماك
- المشروع العربي الصناعي لتطبيقات السيليكا الحديثة في الطاقة والاتصالات وصناعة الإلكترونيات، نظراً لتوافر الرمال البيضاء كمادة أولية لإنتاج السيليكا النقية في صحراء الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية.

د- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري:

دراسة جدوى مبدئية لإنشاء شركة مساهمة عربية متخصصة لإدارة تطقيم السفن.

هـ- موضوعات بالتنسيق مع البنك الاسلامي للتنمية:

- تحديات الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاعات في الدول العربية.
- إدارة الاستدامة المالية في الدول العربية.

و- الهيئة العربية للطاقة الذرية:

تقرير نصف مرحلي للمدة 2010-2015 عن انجازات الهيئة العربية للطاقة الذرية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى 2020.

ز- المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- موضوع الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية.
- الخطة التنفيذية للمرحلة الثانية (2017-2021) للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

ز) إدارة الاستدامة المالية في الدول العربية بالتنسيق بين الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) والبنك الاسلامي للتنمية.

ح) اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

8- ونظرا لعدم توافق بعض الموضوعات مع المعايير المقرة للعرض على القمة، فأنه جاري التنسيق مع الجهات المعنية لاستكمال الإجراءات اللازمة وفق المعايير المذكورة وهي:

أ- دراسة جدوى مبدئية لإنشاء شركة مساهمة عربية متخصصة لإدارة تطقيم السفن مقدمة من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، نظراً لأنه لم يصدر قرار من مجلس وزراء النقل العرب (جهة الاختصاص) لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لعرضها على القمة.

ب- مذكرة مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 00107 بتاريخ 2017/1/4 بشأن تأسيس الشركة العربية القابضة للأسماك تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية مرفق بها دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية الأولية للشركة العربية القابضة للأسماك للأسباب التالية :

- الشركة قائمة بالفعل وتضم في عضويتها عدد من رجال الأعمال العرب.
- توجد شركات عربية عاملة في هذا المجال فعلى سبيل المثال الشركة العربية لمصائد الأسماك ومقرها بجدة بالمملكة العربية السعودية.
- دراسة الجدوى الخاصة بالشركة غير محدثة وهي منذ 2012 وتنقصها مؤشرات أساسية.

ج- مذكرة مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 00107 بتاريخ 2017/1/4 بشأن المشروع العربي الصناعي لتطبيقات السيليكا الحديثة في الطاقة والاتصالات وصناعة الإلكترونيات، نظراً لتوافر الرمال البيضاء كمادة أولية لإنتاج السيليكا النقية في صحراء الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية لأنه لم يتم عرض الموضوع على المجالس الوزارية المتخصصة ذات العلاقة.

<u>المقترح المطلوب:</u>

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

(مرفق)

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة التنسيق والمتابعة الاقتصادية

ج 01/03 (01/15) /02 – ب (0341)

تقرير وتوصيات
الاجتمـــاع التحضيري
للمشروع العربي لتنمية الثروة السمكية
(مقر الأمانة العامة: 2017/1/15)

تقرير وتوصيات
الاجتمـــاع التحضيري
للمشروع العربي لتنمية الثروة السمكية
(مقر الأمانة العامة : 2017/1/15)

أولا: الافتتاح

- تنفيذا لقرار القمة العربية في فى دورتها العادية (25) رقم (605) التالي نصها : "ب -تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ببدء الإعداد للملف الاقتصادي والاجتماعي للدورات العادية لمجلس الجامعة التحضيري للقمة اعتباراً من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر سبتمبر/ أيلول من كل عام"، قامت الأمانة العامة بالطلب من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة لموافاتها بالموضوعات الاقتصادية التى ترغب فى إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للعرض على مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية فى دورته العادية (28) والمزمع عقدها في المملكة الأردنية الهاشمية فى نهاية شهر مارس/ آذار 2017، على أن تكون معززة بمبررات طلب عرضها ومستوفيه للمعايير المقرة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- كما قام قطاع الشؤون الاقتصادية بمراجعة كافة المقترحات التي وردت إليه ولم يتم عرضها على القمم العربية في دوراتها العادية والقمم العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية لاختيار موضوع وفق المعايير المقرة للعرض على القمة. وبمراجعة والمقترحات والمشروعات للعرض على القمة العربية التنموية في دورتها الأولي (الكويت : 2009)، تبين أن هناك توافق بين عدد من المنظمات العربية المتخصصة حول "المشروع العربي لتنمية الثروة السمكية". ونظرا لأن المنطقة العربية لديها موارد ضخمة من الثروة السمكية غير مستفاد منها بالشكل الأمثل، فوجد أنه من الملائم طرح المشروع على القمة المقبلة لإيجاد إطار ملائم يمكن من خلاله تعظيم الاستفادة من هذه الثروة بما يلبى احتياجات المنطقة العربية.
- وفي هذا الشأن، قام قطاع الشؤون الاقتصادية بتوجيه الدعوة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد).
- عقد الاجتماع التحضيري لمناقشة مشروع الثروة السمكية (مقر الأمانة العامة : 2017/1/15) بغرض التشاور حول كيفية إعداد وثيقة مشروع مشتركة ومتكاملة للعرض على القمة المقبلة.

- وتجدر الإشارة الى أن قطاع الشؤون الاقتصادية كان قد تلقى مذكرة مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 00107 بتاريخ 2017/1/4 بشأن تأسيس الشركة العربية القابضة للأسماك تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية مرفق بها دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية الأولية للشركة العربية القابضة للأسماك. وقد تم وضعها للنقاش فى الاجتماع لاتساق الفكرة مع المشروع العربي لتنمية الثروة السمكية المقترح.
- افتتح الاجتماع سعادة السفير/ الدكتور كمال حسن علي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية مرحبا بالحضور موضحاً أهمية التحضير الجيد والفاعل للقمة العربية في دورتها العادية (28) (المملكة الأردنية الهاشمية: مارس / أذار 2017)، وأهمية أن يرفع للقمة مشروع متكامل لم يسبق عرضه على القمة، يمكن تنفيذه مرفق به دراسة الجدوى الخاصة به.
- تم اعتماد بنود جدول الأعمال كالتالي :

البند الأول : مذكرة الأمانة العامة.
البند الثاني : مقترحات المنظمات العربية المتخصصة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)

ثانيا: المناقشات وأهم النتائج

دارت المناقشات حول ما يلي :

- استعرضت د. مريم الأمام / الأمين العام المساعد لمجلس الوحدة الاقتصادية موضوع تأسيس الشركة العربية القابضة للأسماك تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية موضحة بأن مجلس الوحدة الاقتصادية يضم جهات حكومية وجهات قطاع خاص والمجلس له تجارب كبيرة في إنشاء شركات مماثلة ويندرج تحت مظلته عدد من الاتحادات العربية ومنها الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك. وأضافت في حديثها بأن الشركة قائمة بالفعل وأنه سبق وأن تم طرح مشروع الشركة على الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (الخرطوم : 2014).
- أوضحت المناقشات بأن الشركة قائمة بالفعل وتضم في عضويتها عدد من رجال الأعمال العرب. وتوجد شركات عربية عاملة في هذا المجال فعلى سبيل المثال الشركة العربية لمصائد الأسماك ومقرها بجدة بالمملكة العربية السعودية. وأن دراسة الجدوى الخاصة بالشركة غير محدثة وهي منذ 2012 وتنقصها مؤشرات أساسية.
- أوضح السيد محمد خير / مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بأنه سبق وأن تم طرح مجلس عربي للثروة السمكية وتم إحالة الموضوع الى لجنة التنسيق العليا للمنظمات العربية وتبين للجنة واقترحت اللجنة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن هناك ازدواجية بين إنشائه وعمل المنظمة وفي حال إنشائه يكون تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- أشار د. جمال الدين جاب الله – مدير إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية بأنه من المهم اشراك المعنين من خلال اشراك المعنين المنتجين من القطاع الخاص والمصدرين والموردين وعمل تحالف بينهم لوضع وصياغة مقترحات فعلية.
- استعرض الدكتور طارق الزدجالي / المدير العام للمنظمة العربية الزراعية الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية وأوضح بأن الاستراتيجية العربية هي إطار قومي ولا تحتاج أموال لتنفيذها والتنفيذ يكون من جانب الدول الأعضاء والقطاع الخاص، وقد تم عرضها على الجمعية العمومية وتضم برامج وأنشطة يمكن للدول الأعضاء تنفيذها وهى أكثر شمولا من المشروع العربي لتنمية الثروة السمكية حيث تضم بالإضافة إلى الأسماك، القشريات والجمبري والرخويات. وتم الاتفاق على أن تتخذ المنظمة العربية كافة الاجراءات اللازمة لموافاة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بالاستراتيجية العربية مرفق بها المذكرة الشارحة مع الأخذ في الاعتبار أجندة التنمية المستدامة 2030، وذلك لتضمينها في الملف الاقتصادي المعروض على القمة المقبلة.
- أوضحت السيدة شهيرة وهبي – رئيس قسم استدامة الموارد البيئية بإدارة البيئة والاسكان والموارد المائية بأن الإدارة هي نقطة الاتصال بالنسبة لموضوع الأمن الغذائي العربي في المنطقة العربية حيث تتولى التنسيق بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمات الاقليمية والدولية في الموضوعات ذات العلاقة. وأكدت بأنه من المهم عند عرض موضوع على القمة المقبلة أن يكون مستوفي للشروط والمعايير المقرة لعرض الموضوعات على القمة مع الأخذ في الاعتبار أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030.
- واستكمل مدير عام المنظمة مشيرا الى أن انه تم الانتهاء من المرحلة الأولى للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي وسيتم عرض الخطة التنفيذية للمرحلة الثانية (2017-2021) للبرنامج على القمة المقبلة ضمن مشروع الملف الاقتصادي للقمة.
- وأضاف سيادته بأن الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها سبق تم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (98) و أصدر توجيهاته بشان احالتها الى الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها لعرضها على المجلس في دورته القادمة. وأقترح المدير العام للمنظمة بان يتم عرض الاتفاقية ضمن مشروع الملف الاقتصادي للقمة وذلك لاعتمادها.

ثالثا: التوصيات

في ضوء المناقشات، أوصي الاجتماع بما يلي :

1. استبعاد موضوع تأسيس الشركة العربية القابضة للأسماك تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية المقدم من مجلس الوحدة الاقتصادية من مشروع الملف الاقتصادي للقمة العربية في دورتها العادية (28) لنها قائمة بالفعل. وطرح الموضوع ضمن تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية لتضمينه في كتيب إنجازات المنظمات العربية المتخصصة المرفوع للقمة المقبلة.
2. عرض موضوع الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية ضمن مشروع الملف الاقتصادي القمة بعد استكمال كافة الإجراءات اللازمة لذلك من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
3. عرض الخطة التنفيذية للمرحلة الثانية (2017-2021) للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي ضمن مشروع الملف الاقتصادي القمة.
4. عرض الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها ضمن مشروع الملف الاقتصادي للقمة.

البند الثالث:

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الافريقية في دورتها الرابعة (مالابو – غينيا الاستوائية: 23 نوفمبر 2016)– الجوانب الاقتصادية

مذكرة محدثة

مذكرة شارحة

بشأن

متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الافريقية في دورتها الرابعة

(مالابو – غينيا الاستوائية: 2016/11/23)

(الجوانب الاقتصادية)

عرض الموضوع:

- عُقدت القمة العربية الأفريقية الرابعة في مدينة مالابو عاصمة دولة غينيا الاستوائية يوم 2016/11/23، تحت شعار "معا لتنمية مستدامة وتعاون اقتصادي". وقد أقرت القمة مجموعة من الوثائق من بينها إعلان مالابو – ومجموعة القرارات ذات العلاقة بالتعاون العربي الافريقي (مرفق رقم 1)، تناولت جملة من الأمور من بينها تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الأفريقي والعربي وزيادة التعاون بينهما ومواصلة الجهود وإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير التعاون العربي الأفريقي وفقاً للمصالح المشتركة. وبالنسبة للجوانب الاقتصادية، في القرارات الصادرة عن القمة فتشمل ما يلي:

- القرار رقم (1) بشأن تقرير الأنشطة المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية عن تنفيذ استراتيجية الشراكة العربية الافريقية وخطة العمل الأفريقية العربية المشتركة 2014–2016 وقرارات القمة الافريقية العربية الثالثة– الجوانب الاقتصادية
- القرار رقم (2) بشأن تنسيق تمويل المشاريع الأفريقية العربية المشتركة.
- القرار رقم (3) بشأن الاجتماع المشترك الأول للوزراء الأفارقة والعرب المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية.
- القرار رقم (4) بشأن المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الثالث حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المنعقد في الخرطوم، جمهورية السودان من 31 أكتوبر الى 2 نوفمبر 2016.
- القرار رقم (6) بشأن موعد ومكان انعقاد القمة الافريقية العربية الخامسة.
- القرار رقم (7) بشأن وضع خطة عمل افريقية – عربية مشتركة 2017–2021/2019.

- وتنفيذا لقرار القمة العربية الافريقية الثالثة في دولة الكويت (2013)، عقد المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي يوم 2016/11/18 في مدينة مالابو، بتنظيم مشترك بين

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومفوضية الاتحاد الإفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وبحضور فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية – اوبيانغ نغيما مباسوغو. وركزت أعمال المنتدى على تعزيز سبل زيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين الإقليمين من خلال المشاركة الفعالة للقطاع الخاص. وصدر عن المنتدى عدة توصيات (مرفق رقم 2) تم رفعها الى الاجتماع المشترك الأول لوزراء الأفارقة والعرب المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية، حيث أحيطوا بها علما.

- عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول لوزراء الأفارقة والعرب المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية بمالابو بغينيا الاستوائية بتاريخ 2016/11/21، على هامش القمة العربية الإفريقية الرابعة، برئاسة مشتركة لكل من دولة الكويت وجمهورية تشاد وبحضور الدولة المضيفة جمهورية غينيا الاستوائية، وجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، تحت شعار " تعزيز فرص الاستثمار من خلال التمويل وتطوير البنية الأساسية العابرة للحدود". وقد أحيط المشاركون علماً بالجوانب الاقتصادية في مشروع إعلان مالابو ومشاريع القرارات وكذلك بتقرير وتوصيات المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي الذي عقد بتاريخ 2016/11/18 بمالابو بجمهورية غينيا الاستوائية، واتفقوا على متابعة تنفيذ الجوانب الفنية الاقتصادية الواردة فيها، وتم رفع ذلك إلى المجلس المشترك لوزراء الخارجية العرب والأفارقة.
- وتجدر الإشارة الى أن لجنة التنسيق للشراكة العربية الإفريقية المكونة من ترويكا القمة العربية (جمهورية مصر العربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، المملكة الأردنية الهاشمية) وترويكا القمة الإفريقية (جمهورية زيمبابوي، جمهورية تشاد، جمهورية مصر العربية) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي والمصرف العربي للتنمية في إفريقيا بصفة مراقب ستعقد اجتماعها الدوري القادم لمتابعة تنفيذ نتائج القمة في دورتها الرابعة، وذلك في شهر فبراير بمقر الأمانة العامة للجامعة بعد الدورة (99) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

<u>المقترح المطلوب:</u>

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

مرفق (1)

القمة الأفريقية العربية الرابعة

23 نوفمبر 2016، ملابو، غينيا الاستوائية

AAS/ /Res(IV)
S-033/(16/11)/10-R(0525)

الأصل: إنجليزي

القـــــرارات

القرار رقم 1

بشأن تقرير الأنشطة المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية عن تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل الأفريقية العربية المشتركة للفترة 2014- 2016وقرارات القمة الأفريقية العربية الثالثة- الجوانب الاقتصادية

نحن قادة البلدان الأفريقية والعربية،

إذ نحيط علما بتقرير الأنشطة المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية عن تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل الأفريقية العربية المشتركة للفترة 2014- 2016 وقرارات القمة الإفريقية العربية الثالثة؛

وإذ نعرب عن ارتياحنا لعملية تنفيذ قرارات مؤتمرات القمة الأفريقية العربية **وعن تقديرنا**، في هذا الصدد، للجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛

وإذ نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء في لجنة تنسيق الشراكة الأفريقية العربية على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين على توجيه تنفيذ مقررات وقرارات قمة الكويت ومتابعته عن كثب؛

وإذ نشدّد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفعيل إنشاء المؤسسات والهياكل المنصوص عليها في قرارات القمم الأفريقية العربية؛

1. **ندعو** الدول الأعضاء الأفريقية والعربية، بالمشاركة الكاملة للمؤسسات المالية الإنمائية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، إلى تقديم كافة أشكال الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ خطة العمل الأفريقية العربية المشتركة المقترحة.
2. **نؤكد** على ضرورة ترشيد وتطوير آليات فعالة لتنفيذ ومتابعة الشراكة الأفريقية العربية، تمشيا مع الآليات والإطار المؤسسي للشراكة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.
3. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى استكمال الإجراءات اللازمة، وفقا لقرارات القمة الأفريقية العربية، بخصوص ما يلي:
   (1) استكمال الدراسة الشاملة لتفعيل وتعزيز آليات الشراكة الأفريقية العربية في جميع القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك؛
   (2) الإسراع في عملية إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للاستجابة للكوارث؛
4. **نطلب** من لجنة تنسيق الشراكة الأفريقية العربية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمتابعة تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه بالتعاون الوثيق بين رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية.

القرار رقم 2

بشأن تنسيق تمويل المشاريع الأفريقية العربية المشتركة

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية،

إذ نحيط علما بتقرير الأنشطة المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية عن تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة العمل الأفريقية العربية المشتركة للفترة 2011-2016،

وإذ نؤكد الحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون في تمويل المشاريع والأنشطة المشتركة وخاصة تلك المدرجة في خطة العمل الأفريقية العربية المشتركة المقترحة:

1. **نشدد** على ضرورة تعزيز جهود التنسيق بين مؤسسات التمويل الأفريقية العربية لدعم تنفيذ خطة العمل المشتركة المتفق عليها،

2. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى عقد اجتماعات منتظمة بين المؤسسات المالية الأفريقية والعربية، بما في ذلك المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية والمؤسسات المالية الإقليمية الفرعية الأفريقية والعربية الأخرى، اعتبارا من عام 2017 وذلك لحشد وتنسيق ومتابعة تمويل وتنفيذ المشاريع الأفريقية العربية المشتركة المقترحة.

القرار رقم 3

بشأن الاجتماع المشترك الأول للوزراء الأفريقيين والعرب المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية،

نرحب بعقد الاجتماع المشترك الأول للوزراء الأفريقيين والعرب المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية في 21 نوفمبر في ملابو، غينيا الاستوائية،

1. نعرب عن بالغ امتناننا لحكومة غينيا الاستوائية على كرم الضيافة والتنظيم الفعال، مما هيأ ظروفا إيجابية ومواتية لعقد الاجتماع.

2. نحيط علما بتوصيات الاجتماع المشترك الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة والمالية.

3. نقرر تنظيم اجتماع دوري أفريقي عربي مشترك للوزراء المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية، على هامش القمم الأفريقية العربية لتقييم ومراقبة تنفيذ المشاريع والبرامج والأنشطة المنصوص عليها في خطة العمل المقترحة، وتقديم التوصيات المناسبة بشأن السياسات المطلوبة إلى القمة الأفريقية العربية لبحثها واعتمادها؛

4. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ القرار.

القرار رقم 4

بشأن المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الثالث

حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المنعقد في الخرطوم، السودان،

من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2016

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية،

إذ نحيط علما بإعلان الخرطوم الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الثالث حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المنعقد في الخرطوم، السودان، من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2016؛

1. نعرب عن امتناننا لحكومة جمهورية السودان على استضافة المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الثالث حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي ونرحب بنتائج الاجتماع الملخصة في إعلان الخرطوم؛

2. نوافق على ما يلي:

(1) التنفيذ الكامل لخطة العمل الأفريقية العربية المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

(2) تسريع التنمية الزراعية في المنطقتين الأفريقية والعربية من خلال تعزيز التجارة وجذب الاستثمارات الضرورية للقطاع الزراعي؛

(3) إنشاء آلية تنسيق أفريقية عربية مشتركة لتنفيذ خطة العمل المشتركة التي ستحل محل وحدة التيسير التي أنشأها المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي الأول حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي عقد في شرم الشيخ، مصر، في فبراير 2010 ودعم عملها لتسهيل تنفيذ خطة العمل المشتركة.

(4) العمل معا لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقتين الأفريقية والعربية بحلول عام 2025.

(5) تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات الإنمائية والتمويلية الأفريقية والعربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم الكافي للقطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي في المنطقتين.

(6) توفير الأموال اللازمة لتفعيل آلية التنسيق الجديدة وتنفيذ الأنشطة السنوية من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

(7) تسهيل التجارة ونقل التكنولوجيا في مجال الزراعة بين المنطقتين العربية والأفريقية وإزالة جميع العوائق التي تحول دون زيادة الإنتاج الزراعي لضمان الأمن الغذائي في المنطقتين.

(8) مواصلة تعميق التعاون بين المنطقتين في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي ومتابعة تنفيذ إعلان الخرطوم الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الثالث حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي عقد في الخرطوم، السودان، من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2016.

(9) تنظيم معارض أفريقية عربية للمنتجات الزراعية كل سنتين.

القرار رقم 6

بشأن موعد ومكان انعقاد القمة الأفريقية العربية الخامسة

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية،

إذ نسترشد بمبدأ التناوب في استضافة القمة الأفريقية العربية ونتفق على أنه قد حان دور الجانب العربي لاستضافة القمة الأفريقية العربية الخامسة.

1. نرحب مع التقدير بعرض المملكة العربية السعودية استضافة القمة الأفريقية العربية الخامسة.

2. نرحب أيضا بقرار جامعة الدول العربية قبول عرض المملكة العربية السعودية لاستضافة القمة الأفريقية العربية الخامسة في الرياض، المملكة العربية السعودية في 2019.

3. نطلب من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان نجاح تنظيم القمة الأفريقية العربية الخامسة، بالتعاون مع البلد المضيف

قرار رقم 7

بشأن وضع خطة عمل أفريقية – عربية مشتركة

2017 – 2019/2021

نحن قادة البلدان الأفريقية والعربية،

إذ نذكر بضرورة ترجمة الالتزامات الواردة في إعلان ملابو الذي اعتمدته القمة إلى إجراءات ملموسة؛

وإذ نذكر بأن خطة العمل المشتركة 2011– 2016، التي اعتمدتها القمة الأفريقية العربية الثانية المنعقدة في سرت، ليبيا في أكتوبر 2010 ، قد أعاقتها تحديات مختلفة تضمنت من بين أمور أخرى، عدم توفير الموارد المخصصة لتنفيذ الخطة وعدم وجود آليات فعالة للتنفيذ والمتابعة، وعدم مشاركة القطاع الخاص مما ساهم في عدم تنفيذها؛ ونؤكد الحاجة إلى التغلب على مثل هذه التحديات من أجل ضمان نجاح خطة العمل المشتركة المقترحة؛

وإذ نشدّد على ضرورة تحويل اتجاه خطة عمل الشراكة الأفريقية العربية من كونها مجرد برامج ثنائية إلى برامج ومشاريع إقليمية وقارة وكذلك من مجرد عملية إلى تعهدات أكثر تحديدا تُفيدُ على نحو ملموس عددا أكبر من بلدان ومواطني المنطقتين؛

وإذ نؤكد على ضرورة إعادة توجيه خطة العمل الأفريقية العربية المشتركة نحو برامج ومشاريع إقليمية تعود بالمنفعة على بلدان وشعوب المنطقتين.

1- نقر بجهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد مشروع خطة العمل الأفريقية العربية المشتركة (2017–2020/2019).

2- نطلب من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية تنظيم خلوة لكبار المسؤولين حول خطة العمل المقترحة.

3- نطلب أيضا من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية استكمال خطة عمل مشتركة وتقديمها إلى دورة استثنائية للمجلس الوزاري المشترك للشراكة الأفريقية العربية في غضون فترة لا تتجاوز ستة أشهر (6) من تاريخ اعتماد هذا القرار.

4- نطلب كذلك من مجلس وزراء الخارجية المشترك عقد دورة استثنائية في غضون ستة (6) أشهر من تاريخ صدور هذا القرار، لاعتماد خطة العمل؛

مرفق (2)

تقرير توصيات
المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي
مالابو – غينيا الاستوائية – 18 نوفمبر 2016

أولا: المقدمة:

1- تحت رعاية كريمة من فخامة تيودورو اوبيانج مباسوغو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وبتنظيم مشترك من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية) ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، واتحاد غرف التجارة العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، عُقد المنتدى الاقتصادي الأفريقي العربي في مدينة مالابو بجمهورية غينيا الاستوائية بتاريخ 18 نوفمبر 2016 على هامش القمة الأفريقية العربية الرابعة تحت شعار "**تعزيز الفرص الاستثمارية من خلال تمويل وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود**".

2- وقد أتى عقد المنتدى، استناداً إلى قرار القمة الأفريقية العربية الثالثة التي عقدت في دولة الكويت في شهر نوفمبر 2013، والذي دعا إلى عقد منتدى اقتصادي أفريقي عربي بشكل دوري يسبق القمم الأفريقية العربية، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص، من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمار فيما بين الإقليمين، كما دعا كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا إلى تنظيم المنتدى تحت رعاية الدول الأعضاء في المنظمتين.

3- وقد تشرف المنتدى بحضور فخامة تيودورو اوبيانج مباسوغو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية حفل الافتتاح، حيث أكد فخامته على تعزيز التعاون بين المنطقتين الأفريقية والعربية والاستفادة من الخبرات والتجارة الناجحة.

4- كما تحدث في الجلسة الافتتاحية السيد انتوني موثاي مفوض الشؤون الاقتصادية ممثلاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والسفير احمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذلك الدكتور سيدي ولد التاه مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

ثانيا: جلسات العمل:

5- عقد في إطار المنتدى ثلاث جلسات عمل، بالإضافة إلى جلسة ختامية، وذلك على النحو التالي:

- الجلسة الأولى، وتناولت موضوع دور النقل والخدمات اللوجستية في تنمية التجارة العربية الأفريقية.
- الجلسة الثانية، وتناولت موضوع التجارب الناجحة في مجال المشروعات المشتركة ذات الصلة بالنقل واللوجستيات.
- الجلسة الثالثة، وتناولت موضوع تمويل المشاريع ودور المؤسسات المالية في دعم التجارة العربية الأفريقية.
- الجلسة الختامية، وتمت خلالها مراجعة توصيات المنتدى.

6- قدمت خلال جلسات العمل الثلاث (13) ورقة عمل، تناولت كافة محاور المنتدى مع التركيز على الدور الأساسي للقطاع الخاص العربي الافريقي، في التنمية الاقتصادية وقد جرى خلال هذه الجلسات مناقشة مستفيضة من طرف المشاركين في أعمال المنتدى، تخللتها مداخلات متعددة من لأصحاب الوزراء وكبار المسؤولين والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التمويل، بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص في المنطقتين.

ثالثا: التوصيات:

7- في مجال الخدمات اللوجستية والنقل متعدد الوسائط:

- الحاجة إلى تحرير حركة التجارة الدولية العابرة بين الدول العربية والأفريقية وخدمات القيمة المضافة التي توفرها المراكز اللوجيستية والناجمة عن عمليات الإدارة والتخزين والتعبئة والتغليف والتجميع، مع ضرورة ربط هذه المراكز اللوجيستية بشبكات النقل.
- توفير بنية أساسية ومعدات نقل متطورة وملائمة لنقل البضائع وخدمة التجارة العربية الأفريقية ذات العلاقة بالنقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية والأفريقية.
- الموائمة بين مستندات النقل متعدد الوسائط على مستوى الدول العربية والأفريقية.
- تشجيع إنشاء موانئ ومحطات للخدمات اللوجستية في موانئ الدول العربية والأفريقية الرئيسية، مع العمل على تحقيق التكامل بينها، وتمويلها من

خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة وكذلك المشاركات بين القطاعين العام والخاص (PPP).

8- في مجال التشريعات والإجراءات وحرية التنقل:

- متابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة حول تسهيل التبادل التجاري والنقل والتنقل.
- تشجيع الحكومات على عقد اتفاقيات لتسهيل التجارة والنقل التجاري والانضمام إلى القائم منها.

9- في مجال النقل الدولي:

- تطوير شبكات الطرق والخدمات الداعمة لها من خلال:
  - تنفيذ مخطط الربط البري الطرقي العربي الإفريقي ووضع آلية لضمان كفاءة التنفيذ، مع التركيز على استكمال الأجزاء الناقصة في محاور النقل العربي الإفريقي على الطرق البرية، وتحسين نوعية وكفاءة الأجزاء الضعيفة منها.
  - توفير الحوافز للتجار والناقلين، لاسيما تشجيع تحديث أساطيل الشاحنات القديمة.
- تسريع إنجاز مخطط الربط البري العربي الإفريقي بالسكك الحديدية، وما يتطلبه ذلك من أهمية التوصل إلى اتفاقية عربية افريقية للنقل السككي.
- تحسين مستوى خدمات النقل البري من خلال إكمال الوصلات على الطرق الرئيسية التي تربط البلاد العربية والدول الأفريقية، وتقويه وتوسيع الشبكات الحالية.
- توفير كافة التسهيلات للناقل البحري العربي الإفريقي ومنحه الأفضلية المناسبة لتشغيل خطوط نقل بحري تربط الموانئ العربية والأفريقية، والنظر في تطبيق منظومة الطرق البحرية السريعة على بعض هذه الخطوط، مع مراعاة تطبيق القواعد والاتفاقيات الدولية المعنية بالسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية والأمن البحري.
- تشجيع القطاع الخاص العربي والأفريقي لإنشاء شركة قطاع خاص للنقل البحري تربط الموانئ العربية والأفريقية، بحيث تزيد من كفاءة وتنافسية هذه الموانئ وإنشاء شركة قطاع خاص للمراكز اللوجستية لدعم التجارة العربية الأفريقية البينية، وأيضاً إقامة مشروعات عربية افريقية مشتركة في مجال بناء وصيانة وإصلاح السفن.

10- في مجال تمويل المشروعات المتصلة بالنقل واللوجستيات:

- تـوفير الحـوافز الضـريبية والتسـهيلات التمويليـة للمشـروعات فـي قطاعـات النقل ولوجستياته.
- حـثّ الحكومـات علـى تـوفير الأطـر التشـريعية الداعمـة لبنـاء شـراكات بـين القطـاعين العـام والخـاص فـي مجـال البنيـة التحتيـة المتصـلة بالنقـل بكافـة أنواعه.
- تشـجيع المؤسسـات الماليـة والإنمائيـة العربيـة والأفريقيـة والإقليميـة علـى تمويـل مشاريع القطاع الخاص الاستثمارية في مجال صناعة النقل.

11- وجـه المشـاركون الشـكر إلـى دولـة الكويـت علـى تمويلهـا، مـن خـلال مبـادرات صـاحب السـمو أميـر دولـة الكويـت للاسـتثمار والتنميـة فـي أفريقيـا، لمشـروعات ذات علاقة بالنقل بمبلغ يقدر بحوالي 290 مليون دولار.

12- عبـر المشـاركون فـي المنتـدى عـن تقـديرهم وامتنـانهم لفخامـة تيـودورو اوبيـانج مباسـوغو رئـيس جمهوريـة غينيـا الاسـتوائية علـى تفضـله برعايـة المنتـدى وحضـوره حفـل الافتتـاح والـى شـعب غينيـا الاسـتوائية علـى استضـافتهم لهـذا المنتـدى وتهيئـة كافة الظروف لإنجاحه.

13- دعـا المشـاركون فـي المنتـدى كـل مـن مفوضـية الاتحـاد الإفريقـي والأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة إلـى تضـمين هـذه التوصـيات فـي وثـائق العمـل المرفوعـة إلى القمة الأفريقية العربية الرابعة.

البند الرابع:

متابعة تنفيذ إعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض: 2015)،
والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (جمهورية فنزويلا: 2018)
الجوانب الاقتصادية.

مذكرة محدثة

مذكرة شارحة

بشأن

متابعة تنفيذ إعلان الرياض الصادر عن

القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

(الرياض :10-2015/11/11)

والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (جمهورية فنزويلا: 2018)

الجوانب الاقتصادية

عرض الموضوع:

- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2100- د.ع 98 - 2016/9/1) بشأن تكليف الأمانة العامة بإعداد ورقة عمل تقييمية لمجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وذلك بعد مرور عشر سنوات على انطلاق هذا التعاون وإبراز الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبل تنفيذه، وتقديم الاقتراحات اللازمة لمعالجة هذه الصعوبات، مع التركيز على أولويات البرامج والأنشطة في مختلف مجالات هذا التعاون وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
- أعدت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) ورقة موجزة في هذا الخصوص (مرفق).

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

مرفق

ورقة موجزة
حول
مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية :
الصعوبات والمقترحات

عقدت الدورة الأولي لقمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في (برازيليا: 2005) والدورة الثانية في (الدوحة: 2009) والدورة الثالثة في (ليما- بيرو: 2012)، والدورة الرابعة (الرياض: نوفمبر 2015) ، وستعقد القمة الخامسة في جمهورية فنزويلا في عام 2018. وتعد القمة الأخيرة استكمالاً لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في الدورة الأولى للقمة والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. وقد صدر عن القمة "إعلان الرياض" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية. وقد أكد إعلان الرياض في الفقرة (1) المتعلقة بالتعاون في المجالات القطاعية على أهمية تنفيذ خطط العمل المشتركة في المجالات القطاعية وكذلك على أهمية تفعيل عمل اللجان القطاعية المشتركة المنوط بها ترجمة ما صدر عن الاجتماعات الوزارية القطاعية من قرارات إلى مشاريع وبرامج مشتركة للتعاون.

يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تنفيذ قرارات القمة بصفة دورية لإصدار التوجيهات اللازمة. وقد أصدر المجلس في دورته العادية (98) قراره رقم (ق 2100- د.ع 98 - 2016/9/1) التالي نصه :

"1 - تكليف الأمانة العامة (قطاعي الشئون الاقتصادية والاجتماعية) بإعداد ورقة عمل تقييمية لمجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وذلك بعد مرور عشر سنوات على انطلاق هذا التعاون وإبراز الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبل تنفيذه، وتقديم الاقتراحات اللازمة لمعالجة هذه الصعوبات، مع التركيز على أولويات البرامج والأنشطة في مختلف مجالات هذا التعاون وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

2- الطلب من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري النظر في تفعيل التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ضوء تأخر عقد عدد من الاجتماعات والفعاليات المشتركة في الجوانب المتخصصة.

وفي هذا الشأن، تابعت الأمانة العامة قطاع الشؤون الاقتصادية تنفيذ قرارات القمم وآخرها القمة الرابعة (الرياض:2013) على النحو التالي:

في مجال النقل : اتخذت الأمانة الفنية لمجلس وزراء النقل العرب في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مجال تطوير النقل البحري واللوجستيات، وأصدر مجلس وزراء النقل العرب قراراً في 2013 بتكليف الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بإعداد تصور حول إمكانية تأسيس شركة مشتركة قطاع خاص للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية وإنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للخدمات اللوجستية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية ، تم مناقشته في أعمال المنتدى الرابع لرجال الاعمال للدول العربية ودول امريكا الجنوبية الذي عقد على هامش القمة الرابعة. وقد رحبت القمة بنتائج المنتدي ، ودعت القمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لتشجيع قطاعاتهم العامة والخاصة للاستثمار في هذا المجال من التعاون. وقد عقد المنتدى الدولي لتطوير دور النقل البحري بهدف تنمية حركة التجارة الدولية بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول في أمريكا الجنوبية (القاهرة: 13-2016/4/15). كما عقدت ورشة عمل تم خلالها وضع آلية لإنشاء شركتين قطاع خاص للنقل البحري والخدمات اللوجستية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (مقر الأكاديمية العربية بالإسكندرية:6-2016/11/7) .

في مجال الملكية الفكرية، في إطار مواصلة التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ووفقاً لإعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول امريكا الجنوبية في الفقرة (1) من ثانياً المتضمنة خطط عمل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، عقدت إدارة الملكية الفكرية والتنافسية المنتدى الإقليمي الثاني لرؤساء مكاتب الملكية الصناعية في بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية خلال الفترة 25-2013/6/27 بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). وقد تم مناقشة عدة محاور حول أهمية الملكية الفكرية كعنصر أساسي في استراتيجيات الابتكار وأهمية تبادل المعلومات وبراءات الاختراع بين الدول العربية ودول امريكا الجنوبية ونقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية. وأوصى الاجتماع بأهمية التركيز على مجالات محددة تكون بداية للتعاون والمشاريع المشتركة من أهمها مجال الابتكار، وتبادل المعلومات واستخدام الأنظمة التكنولوجية المعروفة في الوايبو في مجال تسجيل العلامات التجارية والبراءات، ومجال الفحص الفني لبراءات الاختراع. كما صدر عن الاجتماع وثيقة للتعاون جنوب- جنوب بين دول أمريكا الجنوبية والدول العربية، كما تم الاتفاق على عقد ثلاث اجتماعات مشتركة في مجال الملكية الفكرية. وبناءً عليه تم

عقد الاجتماع المشترك بين جامعة الدول العربية وممثلي مكاتب الملكية الصناعية بالدول العربية ودول امريكا الجنوبية بمشاركة إدارة الملكية الفكرية وبعثة الجامعة بجنيف ورئيس بعثة البرازيل بجنيف، والمعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل، وممثلي مكاتب الملكية الصناعية في كل من : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، العراق، فلسطين، قطر، مصر، المغرب، السودان، اليمن، مكتب براءات دول مجلس التعاون الخليجي، ودولة الأرجنتين وذلك بتاريخ 2013/9/24 بجنيف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وتمت مناقشة توصيات المنتدى الإقليمي الثاني لرؤساء مكاتب الملكية الصناعية الذى عقد في ريودى جانيرو وتم استعراض الوثيقة الصادرة عن المنتدى. وقد تم الاتفاق على قيام المعهد الوطني للملكية الصناعية بالبرازيل على استضافة وعقد دورات تدريبية في مجال فحص البراءات، **ومازال الموضوع قيد المباحثات مع الوايبو والمعهد لبحث أوجه التمويل لعقد هذه الدورات**. كما سيتم بحث موضوع كيفية التعامل مع المؤشرات الجغرافية وحمايتها على المستوى الوطني والدولي، وكذلك السبل والوسائل لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في الدول العربية وخاصة الاقل نمواً. كما سيتم بحث امكانية الاستفادة من خبرة الجانب البرازيلي في دعم المخترعين وتسويق اختراعاتهم.

وبالنسبة للاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، فقد تقدمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات باستضافة اجتماع وزراء الاقتصاد والمالية الثالث لدول الاسبا في 2013، وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع دولة بوليفيا لعقد الاجتماع المذكور **ومنذ ذلك الحين فلم يتم التوصل إلى موعد ملائم يناسب الجانبين**. وقد تلقت الأمانة العامة مذكرة من دولة بوليفيا تقترح بموجبها عقد الاجتماع المذكور في الأسبوع الأخير من أغسطس 2017 و ونظرا لأن الموعد المقترح يتزامن مع اجتماعات الدورة (100) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد تم التأجيل وتم اخطار المنسق الاقليمي بذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك قامت بموافاة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بالموضوعات الاقتصادية التي ترغب في عرضها على الاجتماع الثالث المذكور أعلاه وتم إعداد المسودة المقترحة من الجانب العربي لإعلان بوليفيا وتم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (96). وفي ضوء الملاحظات التي وردت من الدول العربية تم تعديل المسودة المذكورة وموافاة الجانب الامريكي الجنوبي بها لإبداء الملاحظات.

في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات: تنفيذاً لقرارات القمم، شاركت الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاتصالات العرب في ندوة حول الحكومة الالكترونية والبرمجيات مفتوحة المصدر والتي تضمنت عدد من العروض التقديمية حول دور تقنيات الاتصالات والمعلومات في تفعيل التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، واستعرضت بعض أفضل التجارب والممارسات ذات العلاقة. وقد وضعت الندوة رؤية مبدئية لتحسين التعاون الثنائي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورحبت باقتراح جامعة الدول العربية القاضي بعقد اجتماع مشترك للخبراء في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الإقليمين بهدف إشراك كل الأطراف المعنيين من الدول العربية ودول أميركا الجنوبية. وقد تم تسمية نقاط اتصال من الجانبين وحتى تاريخه لم يعقد الاجتماع المشترك للخبراء المذكور أعلاه. ,وقد تم مخاطبة نقطة الاتصال من جانب دول أمريكا الجنوبية وتم عرض وجهة نظر جامعة الدول العربية فيما يخص أهداف الاجتماع والحضور المرتقب والمواضيع ذات الاهتمام المشترك ومخرجات الاجتماع وتوزيع الأدوار ولَم يرد من نقطة الاتصال من الجانب الأمريكي الجنوبي رداً حتى تاريخه بالرغم من متابعة المذكرة المرسلة مرة ثانية عن طريق البريد الالكتروني.

في مجال التعاون الصناعي: وجهت القمة في دوراتها المتعاقبة بأهمية عقد مؤتمر التعاون الصناعي بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية لتعزيز سبل التعاون الصناعي وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الإقليمين. وقد تقدمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمقترح أن يعقد المؤتمر في النصف الأول من عام 2015 ولم يعقد المؤتمر المذكور حتى تاريخه.

في مجال السياحة: تعتبر السياحة من أهم مجالات التعاون الاقتصادي بين الاقليمين لما تشكله من توفير المزيد من فرص العمل بين الجانبيين. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة 2030 فقد تم تحديد عام 2017 عام "استدامة السياحة". وقد وجهت القمة في دوراتها المتعاقبة على أهمية عقد الاجتماع الوزاري المشترك للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية حول السياحة لتبادل الخبرات في مختلف مجالات السياحة والتراث العمراني وتنظيم الرحلات والفعاليات السياحية والتنقيب عن الآثار وإقامة أسابيع إعلامية سياحية. وبالنسبة للجانب العربي، فقد أكد المجلس الوزاري العربي للسياحة على أهمية عقد الاجتماع المذكور في دورته (15) وأصدر القرار رقم (186) بتاريخ 2012/10/17. وقامت الأمانة الفنية لمجلس وزراء السياحة العرب بدعوة الدول العربية لموافاتها بالموضوعات والمقترحات التي ترغب في مناقشتها في الاجتماع المشترك وتلقت عدداً من المقترحات. إلا أن الاجتماع لم يعقد

حتى تاريخه نظراً لتأجيله من الجانب الأردني والذي تقدم بمقترح استضافته. وتقترح الأمانة الفنية لمجلس وزراء السياحة العرب أن يتم عقد الاجتماع المشار إليه بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

في مجال القطاع الخاص: صدر عن إعلان ليما الفقرة (8.3) والخاصة بإنشاء الاتحاد الأمريكي الجنوبي لغرف التجارة العربية، وقد تم تعميم خطابات إلى كلٍ من اتحاد الغرف العربية، والغرف القطرية العربية للإفادة بالرأي حول تقديم مقترحاتهم لتنفيذ هذه الفقرة. وقد تلقى القطاع الاقتصادي مذكرة اتحاد الغرف العربية رقم 356 بتاريخ 2013/7/5 بهذا الخصوص.

في مجال البيئة، جرت مشاورات مكثفة بين جامعة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية لعقد الاجتماعات التالية:

- الاجتماع الثاني لوزراء البيئة الذي كان مقرراً عقده بالإكوادور الذي كان سيتناول المسائل المعنية بالبيئة والتعاون بين مركز الأكساد ومعهد **INSA** الجنوب أمريكية. ولكن إعتذرت الاكوادور عن استضافة الاجتماع الوزاري.
- ندوة " تقنيات تحليه المياه بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية" التي ستعقد باستضافة المملكة العربية السعودية حيث تم تأجيلها وكلف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة أمانته الفنية بعقد اجتماع تشاوري ثلاثي بينها وبين المملكة العربية السعودية والبرازيل للاتفاق على موعد ومكان عقد ورشة العمل وجدول أعمالها.
- ندوة "تقنية الإنتاج الأنظف والآليات النظيفة للتنمية"، المشاورات جارية مع جمهورية مصر العربية لاستضافتها.
- "الاجتماع الأول للجنة التعاون الزراعي بين الطرفين" حيث عقدت عدة اجتماعات تحضيرية بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقطاع الشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية وجمهورية السودان لعقد الاجتماع الذي ستستضيفه السودان. وأعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية كافة الوثائق المعنية بالندوة بما في ذلك تصور لتفعيل التعاون العربي اللاتيني في المجال الزراعي. ولكن نظراً لعدم التوصل إلى موعد ملائم يناسب الجانبين. **فلم يعقد الاجتماع المذكور حتى تاريخه.**

في مجال الطاقة:

تنفيذاً للفقرة (28.3 – إعلان ليما 2012) التي تنص على "الترحيب بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع الوزاري المشترك الأول بشأن الطاقة والتعدين في كانون الثاني/ يناير عام 2013 خلال أسبوع الاستدامة في

أبـوظبي"؛ عقـد الاجتمـاع الـوزاري المشـترك الأول لـوزراء الطاقـة مـن دول الأسـبا يـوم 2013/1/16 بدولة الإمارات العربية المتحدة وصدر عنه "إعلان أبوظبي" .

خـرج إعـلان أبـوظبي بمجموعـة مـن النتـائج أهمهـا عقـد اجتمـاع وزاري كـل ثـلاث سـنوات بالتنـاوب بـين الـدول العربيـة ودول أمريكـا الجنوبيـة، وتشـكيل لجنـة فرعيـة تتكـون مـن خبـراء (نقـاط اتصـال) لمتابعـة تنفيـذ مـا جـاء فـي هـذا الإعـلان. وفـي إطـار متابعـة الموضـوع ، قـدمت أمانـة المجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء تقريـراً عُـرض علـى المجلـس فـي دورتـه العاشـرة (مقـر الأمانـة العامـة: 2013/4/30) والـذي أصـدر بـدوره القـرار رقـم 174 الـذي دعـا الـدول العربيـة إلـى تكثيـف التعـاون مـع دول أمريكـا الجنوبيـة، ودعـم اللجنـة التـي أوصـى إعـلان أبـوظبي 2013 بتشـكيلها بنقطـة اتصـال مـن كـل دولـة عربيـة، كمـا كلّـف أمانتـه باسـتمرار التنسـيق مـع دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، وكافـة المنظمـات المعنيـة بالطاقـة مـن الطـرفين، لوضـع آليـة عمـل للجنـة المشـكلة وفقـاً لإعـلان أبـوظبي. ثـم قامـت الأمانـة العامـة بتعمـيم قـرار المجلـس الـوزاري أعـلاه علـى كافـة منـدوبيات الـدول العربيـة خـلال شـهر مـايو 2013 وذلـك لتسـمية نقطـة اتصـال لـدعم اللجنـة التـي تخـتص بشؤون الطاقة لدول الأسبا؛ وتلقت رداً يفيد تسمية الجانب العربي.

وحتـى تاريخـه لـم يعقـد الاجتمـاع الأول لنقـاط الاتصـال بـين الجـانبين لمتابعـة تنفيـذ مـا جـاء فـي إعـلان أبـوظبي، والتحضـير للاجتمـاع الـوزاري المقـرر عقـده كـل ثـلاث سـنوات، وذلـك بسـبب ضـعف التنسـيق مـن جانـب دول أمريكـا الجنوبيـة مـن جهـة، وتعذر التواصل لبعد المسافة من جهة أخرى.

ويتضـح ممـا سـبق، إن التعـاون فـي المجـالات الاقتصـادية المـذكورة أعـلاه يواجـه صـعوبات فـي التنفيـذ مـن أهمهـا غيـاب التنسـيق الفاعـل بـين نقـاط الاتصـال فـي المجـالات المـذكورة مـن الجانـب العربـي ونظـرائهم مـن الجانـب الأمريكـي الجنـوبي ممـا يشـكل عائقـاً رئيسـياً فـي تنفيـذ مقـررات القمـة حيـث يـؤدى ذلـك الـى بـطء فـي عمليـة التنفيـذ والمتابعـة. بالإضـافة الـى ذلـك عـدم تـوافر مـوارد ماليـة لتنفيـذ الأنشـطة المتفـق عليهـا. وقـد طلـب المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي فـي دورتـه العاديـة (98) مـن مجلـس الجامعـة علـى المسـتوى الـوزاري النظـر فـي تفعيـل التعـاون العربـي مـع دول أمريكـا الجنوبيـة فـي الجوانـب الاقتصـادية والاجتماعيـة، وذلـك فـي ضـوء تـأخر عقـد عـدد مـن الاجتماعـات والفعاليـات المشـتركة فـي الجوانـب المتخصصـة. وتـم طـرح الموضـوع فـي اجتمـاع مجلـس كبـار المسـؤولين فـي وزارت الخارجيـة للـدول العربيـة ودول أمريكـا الجنوبيـة (مقـر الأمـم المتحـدة – نيويـورك :27-2016/9/28) وتقـدمت دول أمريكـا الجنوبيـة بمقتـرح لعقـد

الاجتماعات المذكورة في خطط عمل "إعلان الرياض" وتجميعها على نحو موضوعي، وذلك بهدف ترشيد النفقات والوقت الخاص بالمشاركة في الاجتماعات.

وترى الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) أن مجالات التعاون الاقتصادي المذكورة أعلاه وما تم إنجازه حتى تاريخه قد أرست أسس للتعاون يمكن تطويرها بشكل أفضل يسمح بفتح مجالات أوسع للتعاون واستكشاف فرص الاستثمار المتاحة لدى الجانبين وخاصة أن وجود آلية لانعقاد القمة بصفة دورية، قد ساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية حيث تزايد حجم التبادل التجاري من 6 مليار دولار في 2005 إلى 30 مليار دولار في عام 2016.

ويمكن من خلال تفعيل التنسيق الفاعل بين نقاط الاتصال المعنية في الجانبين عقد اجتماعات دورية على هامش الاجتماعات ذات العلاقة في المحافل الدولية التي يشارك فيها الجانبان بهدف ترشيد الوقت والنفقات. ومن ثم عرض النتائج على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية حتى يمكن تحديد عناصر مشروع الملف الاقتصادي للعرض على القمة القادمة.

البند الخامس:

التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة – الجوانب الاقتصادية.

مذكرة محدثة

مذكرة شارحة

بشأن

التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة

(الجوانب الاقتصادية)

عرض الموضوع:

- في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، طالبت المجموعة العربية في نيويورك في عام 1981 بإدراج بند التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة على جدول أعمال الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين أصبح بندا دائما يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة. كما تم توقيع اتفاق التعاون بين المنظمتين بهدف تحديد الاطار القانوني والتنظيمي للعلاقات بينهما (وفقا للقرار 4890 في الدورة (91) بتاريخ 1989/3/30).
- عقد (13) اجتماعاً للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة، حيث تعقد هذه الاجتماعات كل عامين، لمتابعة التقدم المحرز في الأنشطة القائمة وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتصدر عنها توصيات ومصفوفة للبرامج والأنشطة المتفق عليها من الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية متابعة الجوانب الاقتصادية، وإصدار التوجيهات اللازمة بشأنها.
- وفي هذا الخصوص، وتنفيذا للفقرة الخامسة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2082- د.ع97 – 2016/2/18) الخاصة بالتحضير للاجتماع (13) للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة في (جنيف: 17-2016/5/19)، عقدت الأمانة العامة الاجتماع التنسيقي الأول مع المنظمات العربية المتخصصة والأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة (مقر الأمانة العامة :17-2016/4/18)، من أجل بلورة البرامج والأنشطة المقترح مناقشتها في الاجتماع المذكور. كما تناول الاجتماع الصعوبات التي واجهت تنفيذ مصفوفة الأنشطة المشتركة للاجتماع (12) للتعاون العام بين المنظمتين. وتم تعميم نتائج الاجتماع المذكور على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة.
- عقد الاجتماع (13) للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة وتم خلاله ما يلي : مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ مصفوفة الأنشطة المشتركة للاجتماع (12) للتعاون العام (جنيف: 2014)، استعراض البرامج والأنشطة الاقتصادية والبيئية المقترحة من الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة خلال الفترة 2016-2018 والتي شملت: حقوق

الملكية الفكرية، تغير المناخ، الطاقة المتجددة، الطاقة النووية، الحد من مخاطر الكوارث، متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الادارة المتكاملة للموارد المائية، التجارة والاستثمار، السياحة الخضراء، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات، الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، النقل واللوجستيات. وفي ضوء المناقشات، تم بلورة مصفوفة الأنشطة والبرامج في صورتها النهائية.

- صدر عن الاجتماع الوثيقة الختامية والتي تضمنت التقرير ومصفوفة الأنشطة والبرامج المعتمدة للفترة 2016-2018. وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أصدر القرار رقم (ق 2101- د.ع 98 - 2016/9/1) التالي نصه:
  - " تكليف الأمانة العامة (قطاعي الشئون الاقتصادية والاجتماعية) بالتنسيق مع مؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مصفوفة البرامج والأنشطة الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للتعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (جنيف: 17-2016/5/19)، وإعداد تقرير دوري للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التقدم المُحرز في هذا الشأن، وموافاة الدول الأعضاء أولاً بأول بالمستجدات الخاصة بتنفيذ الأنشطة الواردة بالمصفوفة.
  - الطلب من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء بالوثائق الصادرة عن الاجتماع المشترك باللغة العربية ".
- قامت الأمانة العامة (قطاع الشئون الاقتصادية) بمتابعة تنفيذ القرار من خلال التنسيق مع مؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وتم تحديث مصفوفة الأنشطة والبرامج الاقتصادية والبيئية (مرفق1).
- كما عقدت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) عدة اجتماعات تشاورية مع بعض المنظمات الأممية في هذا الخصوص، حيث عقد اجتماع تشاوري مع اليونيسكو (مقر الأمانة العامة : 2017/1/17) وتم خلاله استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الاقتصادية المشتركة والمقترحات المستقبلية للتعاون (مرفق2). وكذلك عقد اجتماع تشاوري مع البنك الدولي (مقر الأمانة العامة :2017/1/28) لمناقشة قضايا التجارة والاستثمار، المياه ، الطاقة.
- كما تم تعميم الوثائق الصادرة عن الاجتماع (13) للتعاون العام باللغة العربية على المندوبيات الدائمة بموجب مذكرة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) رقم 3/3733 بتاريخ 2016/12/18) وعلى المنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) رقم 1/265 بتاريخ 2016/12/18.

<u>المقترح المطلوب:</u>

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

مرفق (1)

MATRIX
OF ACTIVITIES WITHIN THE FRAMEWORK OF THE UN-LAS COLLABORATION
Geneva, 17-19 May 2016

OBJECTIVES	ACTIVITIES/PROJECTS	LAS INSTITUTIONS	UN AGENCIES	DESIRED TIMELINES	
ECONOMIC AND ENVIRONMENT ISSUES					
Enhance Cooperation on Regional Trade Integration	Commence the Implementation of the project on "Aid for Trade Initiative for the Arab States".	Arabic Economic Integration Dept.	UNDP, UNCTAD, ILO, ITC, UNIDO,	2016-2018	First phase is finished. And the second phase was launched in the Board Meeting which was held in Jeddah on October 10,2016 Aid for Trade meeting was held during the period of 24-25/10/2016. Discussions focussed on the plan of 2017 with international bodies.
	Organizing forums and conducting studies on the following: a) regional trade promotion and infrastructure development; (b) evaluation of the Great Arab Free Trade Area (GAFTA); (c) identification of Non-Tariff Measures (NTMs) that are still impacting Arab intra-trade; (d) the establishment of Arab-Africa Free Trade Area; (e) modalities of implementation of the Arab Custom Union; (f) liberalization of trade in services in the Arab region; (g) options for product-specific rules of origins and Pan-Arab	Arabic Economic Integration Dept.	ESCWA, UNECA	2016-2018	A workshop is currently held in Jordan in cooperation with Escwa on modalities of implementation of the Arab Custom Union.As for the proposal on the establishment of Arab-Africa Free Trade Area it is not finalized yet with the African side and there will be a meeting for Ministers of Foregin Affairs to finialize the proposed plan of Action 2017-2019

	"cumulation" of origin; (h) fostering Arab economic integration and cooperation with other regions mainly with MERCOSUR and Africa; (i) preparation of the first Arab Economic Integration Report				
	Build technical capacities on negotiations of the Arab Custom Union (ACU) and the Pan-Arab Free Trade Area (PAFTA) to facilitate Arab economic integration.	Arabic Economic Integration Dept.	ESCWA, UNDP	Ongoing	Studies and researches are being undertaken
	Enhancement of regional trade capacities in food through a harmonized regional conformity assessment and food safety systems.	Arabic Economic Integration Dept., AIDMO, AOAD	UNIDO, FAO	Ongoing	This activity focusses on harmonization of national legislations concerning food and industry.
	Enhancing the role of SMEs in economic and social development in the Arab states	AIDMO	UNIDO, UNECA	Ongoing	Consultations are being undertaken by the relevant organizations.
	Support economic reform policies and strategies to foster the role of the private sector, especially the SMEs, in development processes, including through those that facilitate public-private partnerships, financial inclusion, and linkages with transnational corporations	LAS, AIDMO, General Union of Commerce, Industry, and Agriculture for Arab Countries	UNIDO, ESCWA, UNDP, ITC, WCO, UNCTAD IFC, UNDP	2016-2018	

	Transport and logistics: Strengthen the cooperation and capacity development support in the field of transport and logistics, through the support to the Arab Commission for transport and trade facilitation, establishment of a Transport and Logistics Data Bank, road safety, etc in support of the implementation of the Arab Ministerial Council decisions via its technical secretariat.	Transport and Tourism Dept., AASTMT	UNCTAD, WB, ESCWA, IMO, ICOA, WCO, UNDP	2016-2018	Consultations are going on
Enhance Cooperation In The Following Areas: Electricity, Renewable Energy And Energy Efficiency	Organizing forums and conducting studies related in the following areas :electricity, renewable energy and energy efficiency	Energy Dept., AIDMO	ESCWA, UNIDO, IEA, World Bank, FAO, IRENA, UNDP	2016-2018	The World Bank, worked on the implementation of the third part of the study, private and institutional, legislative and legal frameworks for the establishment of an Arab common market for electricity, was completed in May / May 2012, which included the preparation of models for the four key documents, namely: (a MOU general, market-Agreement, networks Code) it has been developed and approved by the steering committee in charge of following up the comprehensive study of the Arab electricity linkage.

Enhancing Cooperation In The Field Of Nuclear Energy	Enhance the basic structure of the Arab states in order to set up nuclear power plants to generate electricity. Through conducting a series of training programs on the legislative and control frameworks of the nuclear and radiology activities in the Arab states. Improve animal production Produce improved agricultural mutations Isotopes in water resources management. Production of isotopes and medical staff Strengthening and promoting Arab capabilities in the non-destructive tests (NDT) Using irradiation processes to study the materials, their treatment and applications Strengthening the infrastructure of Arab countries for the establishment of nuclear power plants to electricity Strengthening the legislative & regulatory frameworks of nuclear and radiological activities in Arab countries Introduce nuclear science in the institutions of education	AAEA, Energy Dept., AIDMO, AASTMT, ACSAD, AOAD	IAEA, UNIDO, WHO, UNESCO, UNDP, FAO, IFAD	2016-2018	World Bank is currently discussing the proposal on cooperation with the Council Secretariat in the establishment of the Energy exchange for Arab countries a platform, as well as former joint effort regarding the institutional and legislative frameworks for the establishment of an Arab common market for electricity and to ensure that the preparation and documentation of governance, namely: (MOU - Agreement general- market- networking code Convention). ◦ International Renewable Energy Agency IRENA (IRENA): There exists for cooperation between the project (Irina / IRENA - Regional Centre for Renewable Energy / RCREEE - The World Bank-and the Department of Energy of the Arab League) to hold a workshop in the (Abu Dhabi: January 2017) on the World Energy Summit sidelines future titled "the Arab initiative for clean energy," and aims to develop a future vision for this initiative in order to expand the use of renewable energies and integrate them into electrical networks, and take advantage of the electricity interconnection projects in the coming period. ◦ United Nations Economic and

					Social Commission for Western Asia ESCWA / ESCWA: there are many joint ventures between the Arab League and ESCWA in renewable energy and energy efficiency areas, especially around the interconnection between energy, water and food sectors in the Arab countries (Nexus) in addition to the ESCWA member of the group for updating the Arab strategy for renewable energy work, and that work on the Arab strategy for sustainable energy prepared to include energy efficiency as well as renewable energy.
Enhancing Cooperation In The Field of ICT	4th Arab Forum: e-transaction Security & the PKI	AICTO	UNCTAD, ITU	Ongoing	
	Regional Forum for Digital Arab Content	ICT Dept., AICTO	ITU, ESCWA	Ongoing	
	Arab gTLDs Project	ICT Dept.	ITU, ESCWA	Ongoing	
	International Conference : «ICT Applications in Agriculture»	AOAD, ACSAD, AICTO	FAO, ITU	Ongoing	
	Enhance cooperation and coordinate efforts to better serve the Arab region in matter of information and communication technologies.	ICT Dept., AICTO	ITU, UNCITRAL, ESCWA, UNCTAD, UPU, UNESCO,	Ongoing	

	Arab Internet Governance Forum	ICT Dept.	ESCWA, xxITUxx	Ongoing	
	Arab Regional Initiative on Smart Learning	ICT Dept. ALECSO Mohamed Bin Rashed SmartLEarning Institution ((AICTO)) Door open to join	ITU UNESCO ((UN-ESCWA)) Door open to join	2014-2017	
To Streamline Arab Statistics With UN Statistics	Prospecting	Statistics and Databases Dept., ATO	ESCWA, UNECA, UN-WTO	Ongoing	Consultations are taking place.
Improvement & Dissemination of Arab Agricultural Statistics	Exchange of data, Accessibility to data bases, training and exchange of statistical packages	AOAD	FAO, UNCTAD, ESCWA, UNECA	Ongoing	Consultations are taking place.
Improved Data, Information and Assessment For Decision-Making	Establish a knowledge sharing platform and network between LAS general secretary and specialized organizations and the United Nations System	Statistics and Databases Dept., ACSAD, Arab Specialized Organizations	ESCWA, FAO, UNEP, UNDP, UNU-INWEH, UNIDO, UNESCO, UNISDR, UN-WTO, UNECA	Ongoing	Consultations are taking place.
	Support the preparation of the Second Environment outlook	Statistics and Databases Dept., AOAD, ACSAD	UNEP, UNECA, UNIDO	Ongoing	
	The development of an Arab Environmental Information Network	Environment, Housing, Water Resources, and Sustainable Development	UNEP, ESCWA	Ongoing	

Enhancing Cooperation In Various Aspects In The Field of Intellectual Property Rights.	- Regional Symposium for the Heads of Institutes for Diplomatic Studies. - Regional meeting of Intellectual Property and the Press. - Regional meeting on Intellectual Property and Small and Medium Sized Enterprises. - Regional meeting on Intellectual Property Management and Innovation. - Regional meeting on Intellectual Property policies for Arab Universities.	Intellectual Property and Competitiveness Dept.	, WIPO	2018-2016 11/2017 11/2017	- Intellectual Property and Competitiveness Dept . held symposium on "Intellectual Property and the Press," in cooperation with the World Intellectual Property Organization at the Headquarters of the LAS during 4-6 December 2016. - Intellectual Property and Competitiveness Dept . held a regional seminar for heads of Diplomatic Studies Institutes organized in cooperation with the World Intellectual Property Organization at the Headquarters of the LAS during 17-19 April 2016 to highlight Arab diplomats role in intellectual property agreements and discuss intellectual property developments in order to be integrated into the training programs that are prepared for diplomats in Arab countries. - The 7th regional meeting of Heads of industrial property offices, in cooperation with the World Intellectual Property Organization (WIPO) and the Ministry of Industry and Trade of the Hashemite Kingdom of Jordan was held on 6-8 December 2015 and issued " Amman Declaration", which
	Innovation and entrepreneurship for sustainable development	Intellectual Property and Competitiveness Dept.	ESCWA, WIPO, UNCTAD, UNIDO, UNEP, UNESCO, UNHABITAT	Ongoing	
	organizing a coordination meeting for the heads of intellectual property offices in the Arab countries,	Intellectual Property and Competitiveness Dept., and heads of IP offices in the Arab countries,	WIPO	12/2015	
	Annual consultation meeting, specialized workshops and seminars in the different fields of IP are being co-organized by our respective organizations for the Arab countries.	Intellectual Property and Competitiveness Dept., AOAD, AIDMO, ASBU, ALECSO	WIPO	Ongoing	

					support efforts of the Arab States in developing national intellectual property strategies, and raise the awareness on the small and medium enterprise sectors in the Arab region in order to enhance their competitiveness
Enhancing Sustainable Tourism Development	The Arab Tourism strategy and Arab Strategy framework sets three objectives, 1. Developing the tourism sector in the Arab countries, 2. Attracting more global tourism activity, 3. Developing inter-Arab tourism. Nine strategic programs were set forth to achieve the vision and strategic objectives: 1 - Tourism media development program, 2 - Tourism information and statistics program 3 - Tourism education and training program 4 -Tourism development and poverty alleviation program 5 - Tourism promotion and marketing program 6 - Tourism quality program, 7 - Tourism investment program 8 - Regional and International cooperation program 9 - Facilitation of travel program.	Transport and Tourism Dept. ATO, ALO, Arab Civil Aviation Organization, Statistics and Databases Dept.	UNWTO, UNEP, UNESCO	Ongoing	The Arab Tourism strategy , Arab Strategy framework and its 9 programs were developed by LAS, And Ato, UNTWO. the relevant organizations are seeking financial resources . a meeting will be held with Islamic development Bank concerning this matter.

Enhancing Agricultural Approaches And Food Use For Sustainable Food Security	Conduct joint training activities on the following related fields agriculture, trade and investment within the context of the Joint Action Plan on Agricultural Development and food security in Africa and Arab Region (JAP).	Environment, Housing, Water Resources Dept, AOAD, ACSAD, AIDMO	FAO, UNCTAD, UNECA, UNIDO, WIPO	Ongoing	As for the proposal on the establishment of Arab-Africa Free Trade Area it is not finalized yet with the African side and there will be a meeting for Ministers of Foregin Affairs to finialize the proposed plan of Action 2017-2019
	Cooperation in promoting sustainable agricultural responsible investment in Arab countries	AOAD, ACSAD, Environment, Housing, Water Resources dept	FAO, UNCTAD, UNIDO, ESCWA	Ongoing	
	Cooperation in the preparation of an action plan to limit the food loss and waste of food in the Arab region as a way to improve food security	AOAD, AIDMO, Environment, Housing, Water Resources	FAO, UNIDO, UNEP, WFP UNESCO, ESCWA	Ongoing	
	Joint annual meeting on food security in the context of Arab emergency programme for food security	AOAD, ALECSO, Environment, Housing, Water Resources	FAO, UNDP, ESCWA, UNISDR, UNECA UNEP	Ongoing	Consultations are taking place.
	Food security in the Arab region in light of the objectives of the sustainable development.	AOAD, Environment, Housing, Water Resources ACSAD	FAO, Secretariat of the UNCCD, Secretariat of Paris Convention UN FAO on World Food Policy, UNCTAD, WIPO, World Bank, UNIDO, ESCWA	Ongoing	

	Use sustainable development indicators for the Arab region (support to national level, as well as regional indicators).	Environment, Housing, Water Resources ACSAD, AOAD, JCEDAR	UNEP, ESCWA, UNDP, UNHABITAT UNECA, UNESCO, UNIDO	Ongoing	
	Preparation of the Strategic Framework on Sustainable Development for the Arab Region	Environment, Housing, Water Resources	ESCWA, UNEP, UNIDO	Ongoing	Consultations are taking place.
	Hold an annual Regional Forum on Sustainable Development (RFSD)	Environment, Housing, Water Resources	ESCWA, UNEP, UNIDO, FAO	Ongoing	On November 28, 2016, The first consultative meeting for the committee on Following the implementation Agenda 2010 of SD was held at the Lasa. The meeting recommended the general secretariat of the LAS to start drafting the general Arab framework for the implementations of agenda 2030. The next meeting will be held before the next meeting of Arab ECOSOC
	Sustainable Education experiences, exchange and plan of action	Environment, Housing, Water Resources ALECSO	UNESCO, UNEP, UNISDR	Ongoing	
Sustainable Water Management	Cooperation in the field of Integrated Water Resources Management approaches (including water harvesting), Access to and management of water and sanitation services (UNHABITAT); Building Shared Water Knowledge Management Platform, & Regional Climate change initiative (UNU-INWEH)	ACSAD, Environment, Housing, Water Resources AOAD, ALECSO	FAO, UNEP, UNDP, WMO, UNESCO, UNISDR, ESCWA, UNHABITAT UNU-INWEH, UNIDO	Ongoing	

	Cooperation in the field of Arab Water Security Strategy and Action Plan,	ACSAD, AOAD, Environment, Housing, Water Resources	FAO, UNEP, UNDP, WMO, ESCWA,	Ongoing	
	Cooperation in the field of Access to and management of water and sanitation services	Environment, Housing, Water Resources	ESCWA, UN HABITAT	Ongoing	
	Climate Risk Nexus Initiative "Addressing food security, water scarcity and social vulnerability to build resilience in the Arab region"	Environment, Housing, Water Resources AOAD, ACSAD	UNISDR, UNDP WFP	Ongoing	
Improved Data, Information and Assessment For Decision-Making	Pilot UNEP Live and SoE (state of Environment) in selected West Asia countries, to be extended then to the rest of the Arab countries.	Environment, Housing, Water Resources ACSAD	UNEP	Ongoing	
	Follow up the implementation of the initiative of EYE ON EARTH in the Arab Region	Environment, Housing, Water Resources AGIDI, ACSAD	UNEP, UNISDR	Ongoing	
	Improve Data collection in National accounts and economic statistics	Environment, Housing, Water Resources, ALECSO, CAMH, ACEDRR, AMIC	ESCWA	Ongoing	
Enhancing Cooperation In The Area of Disaster Risk Reduction And Response	Support the implementation of the Arab strategy for disaster risk reduction through collaborating with LAS on advocacy on mobility and disaster risk reduction in order to build the resilience of communities through improved attention to	Environment, Housing, Water Resources ALESCO, CAMH. ACEDRR, AMIC	UNISDR, UNEP, UN HABITAT, IOM, ESCWA	Ongoing	

	mobile populations and facilitating mobility as a preventive measure and as a response strategy in line with the Hyogo Framework for Action 2. Engaging with regional, national and local partners to build on progress achieved. thus far and facilitate the implementation of Sendai Framework Facilitate the participation and engagement of Arab countries in the Global Platform for DRR, Mexico 2017.				
	Celebration of Arab Day for Disaster Risk Reduction, 21 March	Environment, Housing, Water Resources	UNISDR, all UN partners	Annual – Every 21 March	
	Supervision & Application of strategic Arab risk reduction plan for the implementation of SENDAI-15 framework and meeting its goals in the Arab region with cooperation of relevant UN-organizations before 2030.	AASTMT, Environment, Housing, Water ACEDRR	UNEP, UNISDR, WHO, UNDP, AAST, FAO, ESCWA	2016-2018	
Compliance With Multilateral Environmental Agreements	Organize a capacity building PROGRAM on ABS Protocol on Access And benefit sharing arising form their utilization, and supporting the establishment of Arab Gene Bank and other related mechanisms to preserve genetic diversity and benefit sharing	Environment, Housing, Water Resources AOAD, ACSAD, ALESCO	UNEP, FAO	Ongoing	

	Support the implementation and capacity building activities to enforce the compliance with different MEAs in cooperation with relevant LAS Technical Teams	Environment, Housing, Water Resources	UNEP, MEAs Secretariats, UNITAR, UNIDO	Ongoing	
Region-Wide Implementation Of Sustainable Consumption And Production Approaches And The Green Economy	Implementation of the 10 YFP on SCP including organization of the 4th round-table on SCP	Environment, Housing, Water Resources	UNEP, ESCWA, UNIDO	Ongoing	
	Promote the introduction of the Green Economy concept through specialized studies and consultation functions	Environment, Housing, Water Resources	ESCWA, UNEP, UNIDO, FAO, UNECA, UNESCO	Ongoing	
	LAS joined (WIPO Green) in its environmental initiative (Technology Sustainable Market)	Intellectual Property and Competitiveness Dept., AOAD, AIDMO	WIPO, UNIDO, UNDP	Ongoing	
	Organize training workshops for Arab negotiators (especially the second generation) to develop their negotiating skills and promote their capabilities in coordinating the national and arab positions.	Environment, Housing, Water Resources	ESCWA, UNEP, UNESCO	ongoing	

	Facilitate the implementation of the Arab States Climate Change Plan of Action as overall framework for the work on climate Change in the region.	Environment, Housing, Water Resources AOAD, ALECSO, ACSAD	ESCWA, UNEP, UNIDO, UNDP, UNISDR, FAO, UNESCO	2015-2020	a task force of experts from Arab states and organizations are updating the matrix of programs and projects
	Regional initiative for the assessment of the impact of climate change on water resources and socio-economic vulnerability in the Arab region (RICCAR)	ACSAD, Environment, Housing, Water Resources, AOAD, ALESCO	ESCWA, UNDP, UNEP, UNESCO, UNISDR, FAO, WMO, UNECA, UNU-INWEH	Ongoing	
	Support deliberations on the set-up of Regional Climate Outlook Forum for the Arab Region	Environment, Housing, Water Resources, ACSAD	ESCWA, WMO UNEP, FAO, UNESCO	Ongoing	
	Adaptation to the climate change in the water sector within the Arab region	Environment, Housing, Water Resources, ACSAD	ESCWA, UNEP, UNDP, UNECA, UNIDO, UNESCO	Ongoing	
Enhancing Action on Water, Energy and Food Linkages	Water Energy Food Nexus in the Arab Region	Environment, Housing, Water Resources, LAS/RECREE, AOAD, ALECSO, ACSAD	UNEP, ESCWA, FAO, UNESCO	Ongoing	

Enhancing Action on Environment and Health Linkages	Establishment of a Joint Arab Ministerial Forum on Environment and Health	Environment, Housing, Water Resources	WHO, UNEP	Ongoing	Two preparatory meetings were held during the first quarter 2016 the output was submitted to the Joint Meeting of the Technical Advisory Committee of the Council of Arab Ministers of Health and the Technical Committee of Senior Officials for Environmental Affairs of the Arab countries on October 17 to 18, 2016 which was held at the headquarters of the General Secretariat of the Arab League . The date and place of joint ministerial meeting will be dicussed during the next meeting of CAMRE
Monitor and Manage Drought Risk Reduction	Deepen the knowledge to the level of villages and provinces on the agricultural drought hazard. - Identify drought management work plans to mitigate the risks to the economic and environmental stability in rural & urban areas - Better understanding the combined effect of drought and land degradation and their economic risk losses. Building the understanding of the impact of drought on communities' displacement, migration and increased conflicts.	ACSAD, Environment, Housing, Water Resources ACEDRR, AOAD	UNDP, UNISDR, IFAD, WMO, FAO, UNESCO	Ongoing	addressing disaster risk reduction, report which pointed out that close coordination is needed between disaster risk reduction and sustainable development relationship requires activating the Arab roadmap on the implementation of Sendai framework for disaster risk reduction through the adoption of frameworks or national strategies to manage risk and enhance resilience, so to reduce existing risks and to avoid new risks and ensure sustainability. This requires finding appropriate coordination and funding mechanisms.

	- Enhance the institutional capacities related to natural resources management. - Strengthen the capability of the concerned institutions to improve the implementation of UNCCD activities. - To facilitate the use of the basic statistical information needed for policy planning purpose pertaining to desertification drought and land degradation. Implementation of natural resources conservation campaigns.	ACSAD	UNEP, FAO, UNISDR UNECA, UNESCO	Ongoing	
Capacity building for improving desertification monitoring and combat in Arab countries.	- Building Regional dust / sand storms Monitoring System - Mitigate dust / sand storms and sand encroachment - Encourage related scientific activities impacts Establishment of related network in the Arab region	Environment, Housing, Water Resources, AOAD, ACSAD	WMO, UNEP, WHO, UNISDR, FAO, UNESCO	Ongoing	
Climate Change Adaptation And Combating Desertification	Supervise and manage drought risk reduction and follow-up of the UN Convention to Combat Desertification (UNCCD) Adaptation to Climate Change Project Assessment of Climate Change Impact on Water Resources Project	ACSAD, Environment, Housing, Water Resources, AOAD	UNDP, UN Office for Disaster Risk Reduction, WMO, UNEP FAO, ESCWA, UNESO	Ongoing	
Monitor and combat Dust/Sand Storms	Monitoring and combating	ACSAD	FAO, UNEP	Ongoing	

Enhance cooperation in the field of transport	- Comply with the international standards for the International system of road transport - Calling on the Arab States to set up a professional training system for the workforce of the road transport sector.	Transport and Tourism Dept., AASTMT, AULT	ESCWA, IRU, World Bank UNCTAD	Ongoing	
	- Benefit from the United Nations potentials in providing and equipping the countries with advanced transportation systems, which is one of the sustainable development goals, and one of the most important considerations of this development and its applications that are adopted regionally and internationally in order to use them in the development of management, organization, and monitoring skills needed for the current and future stages	Transport and Tourism Dept., AASTMT, Arab Civil Aviation Organization	UNDP, UNCTAD, World Bank, ESCWA, IMO, ICOA	2016-2018	
	- Benefit from the expertise of the United Nations organizations specialized in the transport system, and in giving specialist advice to the organizers, supervisors and specialists of conducting transportation and traffic surveys for the purpose of improving and raising the efficiency and performance of the supervisory departments responsible for regulating the transport process concerning parking	Transport and Tourism Dept., AASTMT, Arab Civil Aviation Organization, AULT, AIMC	UNDP, UNCTAD, World Bank, ESCWA, IMO, ICOA, UNDP	2016-2018	

	Strengthen the cooperation in the field of transport and logistics: ◦ Support the Arab Commission for transport and trade facilitation; determine the most important obstacles it faces, and the role of the United Nations organizations in providing expertise. ◦ Support the establishment of Transport and Logistics Data Bank within the scope of the League of Arab States as one of the components of the integrated transport system in the Arab states, with the help of the geographic information systems (GIS), and benefit from the expertise of the United Nations and its specialized agencies in this matter. ◦ Cooperate and benefit from the expertise of the United Nations and its specialized agencies to develop a convention for the transportation by railways between the Arab countries in accordance with the decision of the Council of Arab Transport Ministers ◦ Support the United Nations and its specialized agencies, and benefit from their expertise in the harmonization of the institutional structures and	Transport and Tourism Dept., AASTMT ,Arab Civil Aviation Organization , AUR , AULT	UNDP, UNCTAD, World Bank, ESCWA, IMO, ICOA, UIC, OTIF, IRU ,	2016-2018	

	legislation in the transport sector in the Arab states. ◦ Benefit from the expertise of the United Nations and its specialized agencies in improving road safety in the Arab states. ◦ Illustrate the experience of the United Nations and its specialized agencies in road safety management systems, including the Brasilia Declaration on road safety. ◦ Focus on the development of the activities of technical cooperation with the United Nations and its specialized agencies in the areas of transport and logistics, with a review of the experience of the Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport in cooperating with the UN International Maritime Organization, and its experience in cooperating with the International Labor Organization				
	Enhance the cooperation in capacity building and experience exchange: Coordinate and cooperate in the exchange of knowledge and information to avoid duplication and maximize the benefit of these	Transport and Tourism Dept., AASTMT ,Arab Civil Aviation Organization, ALO, IDB	UNDP, UNCTAD, World Bank, ESCWA, IMO, ICOA,	2016-2018	

	activities. Focus on the development of the cooperation activities with the United Nations and its specialized agencies in the field of capacity building for the middle and senior management levels of the League of Arab States and its specialized agencies.				
Sustainable Development Goals for 2030	Strengthen cooperation in the field of green economy technology, and take special interest increasing the regulatory environment and national policies to support the blue economy, the creative economy on innovative products with roots, which reflect the national heritage.	Environment, Housing, Water Resources, ACSAD, AIDMO, AOAD, LAS	UNIDO, UNDESA, Secretariat of the High Level Forum, ESCWA, UNESCO	2016-2018	
	In light of the adoption of the sustainable development goals for 2030, it is important to coordinate and exchange experiences between the Arab states and the different regional groups in the United Nations Agencies with respect to the strategies and action plans to achieve these goals, as well as the indicators and criteria of the performance follow-up at the national, regional and international levels, in addition to conducting research on productive capacity building, finding more effective countries and more efficient markets, and	Environment, Housing, Water Resources ACSAD	UNIDO, UNDESA, Secretariat of the High Level Forum, ESCWA, UNESCO	2016-2018	

	the effects of the development of cooperation and partnerships between the various parties on the contribution to the achievement of the development goals for 2030				
	Sustainable development activities, food security, renewable energy, and water resources management.	Environment, Housing, Water Resources, ACSAD	FAO, ARENA, UNESCO	Ongoing	
Enhance Cooperation In The Field of Human Settlements	Encourage related scientific activities impacts Establishment of related network in the Arab region	Environment, Housing, Water Resources	United Nations Human Settlements Programme	Ongoing	
Housing	Conduct studies and workshops on Housing and Urban Development	Environment, Housing, Water Resources	ESCWA, UN HABITAT	Ongoing	
Enhance Cooperation In The Field of Industry	Carry out the Arab initiative for the development of green industries	AIDMO	ESCWA, UNIDO, UNEP, UNDP	2016-2018	
	Carry out the Arab Initiative on Adapting Nanoscience, Nanotechnology and Convergent Technologies	ALECSO, AIDMO	UNESCO, UNIDO	2016-2018	

مرفق (2)

الأمانة العامة
القطاع الاقتصادية
إدارة التنسيق والمتابعة الاقتصادية

ج 90/03 (01/17)/01– ش(0493)

تقرير

الاجتماع التشاوري

بين قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية

واليونيسكو

(مقر الأمانة العامة : 2017/1/17)

تقرير

الاجتماع التشاوري

بين قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية واليونيسكو

(مقر الأمانة العامة : 2017/1/17)

أولا : الافتتاح

- تلقى قطاع الشؤون الاقتصادية بمذكرة مكتب الإقليمي لليونيسكو للعلوم في الدول العربية بشأن تنظيم مقابلة بين الأمين العام المساعد للعلوم الطبيعية مع سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ومديري القطاع الاقتصادي لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك أثناء زيارتها إلى جمهورية مصر العربية في الفترة 17-2017/1/19، وبناء عليه رحب القطاع بعقد الاجتماع المذكور وتم التنسيق مع إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي للمشاركة في الاجتماع.
- افتتح أعمال الاجتماع سعادة السفير/ الدكتور كمال حسن علي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية مرحبا بالسيدة فلافيل شيغل - الأمين العام المساعد للعلوم الطبيعية ومكتب اليونسكو في القاهرة. وأشار سعادته بأنه في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، يعقد اجتماع التعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرة كل عامين، لمتابعة التقدم المحرز في الأنشطة القائمة وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك ويصدر عنه توصيات ومصفوفة للبرامج والأنشطة المتفق عليها من الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية متابعة الجوانب الاقتصادية، وإصدار التوجيهات اللازمة بشأنها. وبالنسبة لليونيسكو ، فهناك تعاون في المجالات الاقتصادية التالية : المياه والبيئة والاتصالات والسياحة والطاقة والملكية الفكرية والتنمية المستدامة. وأعرب سعادته عن اهتمامه بأن يكون التواصل مستمر بين المنظمتين لمتابعة تنفيذ الأنشطة المشتركة ومعالجة الصعوبات وفتح أفق جديدة للتعاون.
- وأوضح بأن الاجتماع سيركز بشكل أساسي على استعراض التقدم المحرز في مجالات التعاون المشتركة والمقترحات المستقبلية للتعاون والتي يمكن أن تشمل ما يلي :

1. تزويد القطاع الاقتصادي بالأنشطة التي تقوم بها المنظمة في المجالات الاقتصادية لبحث إمكانية مشاركة القطاع بها.

2. تزويد القطاع الاقتصادي بإصدارات المنظمة المتعلقة في المجالات الاقتصادية، وبحث إمكانية إعداد إصدارات مشتركة بين الجانبين.
3. دعوة اليونيسكو للمشاركة في الفعاليات التي ينظمها القطاع الاقتصادي والمتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك للتوعية بها على كافة الأصعدة وخاصةً الشعبية، للاستفادة من خبرات المنظمة في ذلك ، وكذلك مشاركة القطاع الاقتصادي في الأنشطة التي تقوم بها اليونيسكو في المجالات ذات العلاقة.
4. التدريب وبناء القدرات

- ومن جانبها ، شكرت السيدة فلافيل شغيل الأمين العام المساعد للعلوم الطبيعية لليونيسكو في بداية كلمتها الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاقتصادية والمديرين على الاجتماع وأوضحت بأن الجميع يبذل الجهد لتنفيذ ما جاء في مذكرة التفاهم وكذلك أجندة التنمية المستدامة 2030 ومقررات اجتماع الCop22 في مراكش.
- استعرض الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية التحضيرات التي تمت من جانب الأمانة العامة للإعداد للاجتماع حيث أشار الى أنه عقد اجتماع تحضيري مع مكتب الاقليمي لمنظمة اليونيسكو بالقاهرة كما عقد اجتماع تنسيقي داخلي للأمانة العامة مشيرا الى أن الإدارات المشاركة ستقوم باستعراض الأنشطة الحالية والمقترحات المستقبلية وفق مجالات اختصاصها.

ثانيا: استعراض الأنشطة القائمة والمقترحات المستقبلية للأمانة العامة

إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

استعرض د. جمال جاب الله – مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والسيدة شهيرة وهبي – رئيس قسم استدامة الموارد الطبيعية الأنشطة الحالية على النحو التالي:

- بالنسبة للبيئة، هناك تعاون مع المكتب الاقليمي لليونسكو لإعداد دليل تربوي حول التربية من أجل التنمية المستدامة. كما أن هناك تعاون في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ومنها بالطبع قضايا تغير المناخ ، حيث تم عقد ورش عمل متخصصة لبناء قدرات المفاوضين العرب، بتنظيم مشترك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(اليونيب)/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا وعدد من منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة. كما شاركت

اليونسكو في كل من : ورشة العمل السادسة (مقر الأمانة العامة للجامعة: إبريل 2016)، وورشة العمل السابعة (الرباط : سبتمبر 2016). وبالإضافة الى ذلك فإن اليونسكو والإسكوا واليونيب، شاركت مع إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية في تنظيم حدثاً جانبياً بتاريخ 2016/11/15 حول "تأثيرات تغير المناخ في المنطقة العربية ومبادرات التكيف والتخفيف" ضمن أعمال مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في مراكش نوفمبر الماضي. كما تساهم اليونسكو في متابعة تنفيذ خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ من خلال البرامج والأنشطة التي تتم على المستوى الوطني والإقليمي بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة.

- وبالنسبة للأنشطة الحالية في مجال المياه، فهناك تعاون بين الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمكتب الاقليمي لليونسكو بالقاهرة والمجلس العربي للمياه وبتمويل مشترك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في تنظيم دورة ناجحة لتدريب مدربين حول موضوع ادماج التغيرات المناخية في استراتيجيات المياه بالدول العربية. كما تم إعداد دليل للمدربين وللمتدربين تم تعميمه على الدول والمنظمات المشاركة في الدورة. كما تم التعاون بين الأمانة الفنية والمكتب الاقليمي لليونسكو في تنظيم ورش عمل حول المياه غير التقليدية في المنطقة العربية.

وبالنسبة **للمقترحات المستقبلية** فيمكن ان تشمل ما يلي:

1. فكرة مشروع المتحف التربوي للزراعة والمياه والتغيرات المناخية بتعاون مع مكتبة الاسكندرية وبشراكة بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والفاو FAO واليونسكو.
2. التعاون في تنظيم سلسلة ورش تدريبية حول ديبلوماسية المياه بالتعاون مع الإسكوا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمجلس العربي للمياه.
3. التعاون في تنفيذ المبادرة العربية للترابط بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء.
4. مناقشة فكرة التعاون في موضوعات التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية.
5. التعاون في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمياه والبيئة والاسكان.
6. التعاون في تنفيذ المساهمات الطوعية للدول في الحد من آثار التغيرات المناخية التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر الأطراف 22 بمراكش.
7. التعاون في التحضير للمنتدى العالمي للمياه 2018.
8. مشاركة اليونيسكو في اللجنة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا.
9. التعاون في تنفيذ البرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونيسكو في المنطقة العربية.

إدارة الملكية الفكرية والتنافسية

استعرضت د. مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية موضوعات الملكية الفكرية، الاتجار غير المشروع في السلع والبضائع، ومشروع الcopyrights، ومجال الاختراعات وبراءة الاختراع، وتطوير مراكز البحوث والتنمية، ودعم الباحثين في المنطقة العربية من اليونيسكو، وحماية الموارد الوراثية، المعرفة التقليدية، والاستفادة من دليل Collective Management Society

وبالنسبة للمقترحات المستقبلية فيمكن ان تشمل ما يلي:

1-التعاون في مجال الابتكار والاختراعات (مشروع بناء القدرات في مجال الاختراعات/ براءات الاختراع) لبناء منصة على الانترنت لمساعدة المخترعين لإيجاد الشريك التجاري وتطوير مراكز البحث والتطوير في المنطقة العربية لتكون قادرة على مساعدة المخترعين مع نموذج لها وتسويق مخترعيها.

2- توفير الدعم والمساعدة والتعاون في جمع وتوثيق وحماية وتسويق أصول الملكية الفكرية التي تشمل المعارف التقليدية والثقافية والفلكلورية والموارد الوراثية.

3- التعاون في إعداد دراسة عن الإدارة الجماعية للمؤلفين والملحن والموسيقى الناشرين لأنه يوجد فقط 7 دول عربية أنشأت هذا النوع من المجتمعات، ونحن نعتقد أن الإدارة الجماعية هي الطريقة الأكثر فعالية للمبدعين أن يكافأ .ولذلك جامعة الدول العربية حريصة جدا لتشجيع الدول العربية لإقامة هذا النوع من الشراكة .فإن الدراسة على الدول العربية لبدء نقابتهم.

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي:

- بدأت السيدة ندى العجيزي – مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي كلمتها مرحبة بممثلي وفد منظمة اليونيسكو وأشارت الى أن الإدارة تتابع التطور العالمي بعد إطلاق أجندة 2030 وأضافت بأنه عقدت عدة اجتماعات لنقاط الاتصال المعنيين بالتنمية المستدامة في الوطن العربي وجاري التحضير للأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في شهر إبريل القادم بالتعاون مع البنك الدولي ، والاسكوا. وباستضافة من جمهورية مصر العربية ووجهت السيدة ندى العجيزي الدعوة الي منظمة اليونسكو للمشاركة في فعاليات الاسبوع العربي. وأشارت الى امكانية ان يتولى اليونسكو الجلسة الخاصة بنقل التكنولوجيا والابتكار ويمكن أن

يتولوا أيضا تنظيم حدث جانبي حول التعليم والمعرفة وسيتم تنسيق ذلك مع المكتب الإقليمي للمنظمة.

إدارة النقل والسياحة:

- استعرضت الدكتورة دينا الظاهر مدير إدارة النقل والسياحة النقل موضوع ميثاق المحافظة على التراث العمراني وأشارت الى أنه تم عرضه على المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته (18) وصدر بشأنه قرار رقم (219) بتاريخ 16-2015/12/17 حيث تمت الموافقة على الميثاق وتم إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (97) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2016/2/18، وتم الموافقة عليه وإحالته لمجلس الجامعة في دورته العادية (145) للاعتماد. وقد أصدر مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، في دورته (146) في سبتمبر 2016، القرار رقم (8087) بشأن الموافقة على ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته بالصيغة المعدلة. واستكملت الدكتورة دينا الظاهر حديثها مشيرة بأنه تم إسناد مهمة الاختصاص والإشراف والمتابعة للميثاق إلى الألكسو كجهة اختصاص، وفي إطار المعايير الدولية من خلال اليونسكو.

إدارة الطاقة:

بدأت السيدة جميلة مطر- مدير إدارة الطاقة حديثها بتحية وفد منظمة اليونيسكو وأشارت إلى اهتمام الإدارة بالعمل مع المنظمة للاستفادة من خبرتها في العلوم والابتكار، وأكدت على أهمية التعاون بين المنظمتين في نشر ثقافة الاهتمام بالمصادر المتجددة للطاقة وكذلك ثقافة الوعي بأهمية المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها حيث يعتبر تحسين كفاءة الطاقة هو المصدر الأقل تكلفة من مصادر الطاقة. ثم استعرضت أهم الأنشطة التي يمكن لليونسكو المشاركة بها ومنها اليوم العربي لكفاءة الطاقة الذي يحتفل به في 21 مايو من كل عام. وأوضحت بأن النشاط الحالي محدود ويقتصر على مشاركة الخبير دكتور/ نزار حسن من المنظمة في اجتماعات لجنة الطاقة المتجددة بصفة دورية.

وبالنسبة للمقترحات المستقبلية فيمكن ان تشمل ما يلي : المساهمة في نشر ثقافة الوعي بأهمية الطاقة خاصة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وكذلك القيام بأنشطة مشتركة بين الجانبين.

إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات:

- استعرض السيد حازم حزة – الخبير بإدارة الاتصالات وتقنية المعلومات موضوع المبادرة العربية للتعليم الذكي (Arab Regional Initiative on Smart Learning) التي تم تقديمها ضمن المبادرات الإقليمية العربية الخمس إلى مؤتمر تنمية الاتصالات في دبي 2014 واعتمدت في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات في بوسان، عقد الاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون مع ألكسو منتديا في دبي في ديسمبر 2015. وبمبادرة من الاتحاد تم تشكيل لجنة مشتركة مع جامعة الدول العربية تضم ممثلين عن الالكسو واليونسكو ومؤسسة محمد بن راشد للتعلم الذكي من أجل العمل على وضع استراتيجية عربية للتعلم الذكي والتحضير لعقد اجتماع مشترك رفيع المستوى ما بين وزراء الاتصالات والمعلومات ووزراء التعليم في الدول العربية لمناقشة اطلاق الإعلان العربي للنهوض بالتعليم الذكي وإقراح خطة عمل إقليمية في هذا الشأن وذلك خلال الربع الأخير للعام الحالي 2017. وأضاف موضحا بأنه تم إقرار آلية للتعاون وإنشاء لجنة تسيير ومجموعات عمل لتنسيق الجهود بهدف:
  - التحضير للاجتماع رفيع المستوى من الناحية اللوجيستية وأيضا المحتوى.
  - خطة عمل إقليمية للتعلم الذكي يتم إقرارها من قبل وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزراء التعليم خلال الاجتماع رفيع المستوى، حيث تهدف خطة العمل الإقليمية هذه إلى توجيه الجهود الإقليمية في التعلم الذكي لما بعد عام 2017.
  - تقديم المساعدة إلى البلدان لوضع استراتيجياتها الوطنية في التعلم الذكي وتبادل أفضل الممارسات.
  - صياغة مشروع إقليمي في التعلم الذكي على أن تبدأ بمشروع استرشادي في فلسطين وذلك طبقا لتوصيات منتدى التعلم الذكي الذي تم عقده في دبي خلال شهر ديسمبر 2015.
- تم الاتفاق على عقد ورشة عمل لبناء القدرات في وضع الاستراتيجيات الوطنية في التعلم الذكي خلال الفترة 26-2017/2/28

إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات:

أوضحت السيدة نادية الشتيوي – مدير إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بأن الإدارة تعمل وبالتعاون مع المنظمات الدولية، على تعزيز القدرات الإحصائية لدى

الأجهزة الإحصائية العربية، وأشارت الى أهمية التعاون مع منظمة اليونيسكو، في تبادل البيانات والمعلومات الاحصائية، وإمكانية تزويد الادارة بأحدث المستجدات الخاصة بالتعاريف والتصانيف الإحصائية الدولية، مع الاستفادة من خبرة منظمة اليونيسكو لبناء قواعد البيانات الإحصائية، والتنظيم الناجح لورش العمل الاحصائية. وبالنسبة للمقترحات المستقبلية فيمكن ان تشمل ما يلي:

1- دعم التدريب الإحصائي لرفع كفاءة كوادر الأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية، والتنسيق والعمل على عقد دورات تدريبية وورش عمل وندوات لنقل الخبرات في المجالات الإحصائية المختلفة.
2- التعاون في مجال تعريف الأجهزة الإحصائية العربية بأحدث البرامج الإحصائية الجاهزة، وأحدث المستجدات والمقاييس والمعايير الإحصائية مع تدريب الكوادر الإحصائية في استخدامها وتبادل الخبرات بينها.
3- دعم الدول العربية لتجاوز التحديات التي تواجهها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ومساندتها لدمج هذه الخطة ضمن خططها الوطنية.
4- التعاون من أجل تحقيق أكبر استفادة من خبرات الأمم المتحدة في مجال نشر البيانات الإحصائية.

إدارة التنسيق والمتابعة الاقتصادية:

بدأت السيدة دينا كامل – مدير إدارة التنسيق والمتابعة الاقتصادية كلمتها مرحبة بوفد منظمة اليونسكو ومشيرة إلى أن مصفوفة الأنشطة الصادرة عن اجتماع التعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة (17-2016/5/19) تضمنت 28 نشاط وبرنامج في المجالات الاقتصادية، وأن اجتماع مدة جنيف ليست كافية لتغطية كافة المجالات وأنه من الملائم عقد اجتماع دوري بين قطاع الشؤون الاقتصادية ومنظمة اليونيسكو لمتابعة تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الاهتمام المشترك بالتفصيل.

ثالثا :الخطوات المستقبلية

- وجهت السيدة فلافيل شيغل –الأمين العام للعلوم الطبيعية لليونيسكو الشكر للأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية وجميع الادارات المشاركة في الاجتماع وأوضحت بأن القطاع يعمل بأسلوب وشكل قطاعي ومتعدد التخصصات وان جميع الموضوعات التي تم طرحها يمكن ربطها. واضافت إلى أهمية دور إدارة الاحصاء وقواعد المعلومات، ورحبت بالمشاركة في المؤتمر الذي تنظمه إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي المزمع عقده في إبريل 2017 . وبالنسبة لموضوع

التعليم الذكي، أشارت الى أهمية أن يكون هناك علم وإدراك بالتكنولوجيات الجديدة أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و كيفية تطبيق الأدوات والوسائل الجديدة بطريقة فعالة. أما السياحة، فأشارت الى أن عام 2017 هو عام الأمم المتحدة للسياحة المستدامة ولكن موضوع تعزيز السياحة المستدامة يواجه صعوبات في الوقت الراهن نظرا لما يشهده العالم من صراعات وعدم استقرار في العديد من الدول.

- وأكدت السيدة فلافيل شيغل الى أن هناك العديد من الجوانب التي ينبغي تقويتها وتنفيذها وأهمها هو مستوى السياسات بالنسبة لحوكمة المياه والمجالات ذات العلاقة ويتطلب قوة ماهرة وعناصر قادرة على تحريك مستوى السياسات إلى مكانها الصحيح وهذا هو الجانب الأساسي والرئيسي في بناء القدرات. تؤمن منظمة اليونسكو بأهمية بناء القدرات. وأكدت على سعى مكتب اليونسكو في القاهرة على تقديم الدعم وتسهيل تطوير القدرات في المجالات المختلفة كما طلبت من مكتب اليونسكو في القاهرة عقد لقاءات منتظمة والمتابعة مع جامعة الدول العربية لأن هذه الاجتماعات والتفاعلات هامة جدا لتفعيل التعاون بين الجانبين. بالنسبة لليونسكو هناك الكثير يمكن أن تقدمه بالنسبة لبرنامج البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) وعلى استعداد لدعم الأعمال الجارية في هذا الشأن وتقديم برنامج واقعي وعملي. وهناك حاجة بأن يشمل التعاون مجال حشد الموارد من اجل تمويل البرامج والمشاريع المشتركة. وأشارت أن لديهم شركاء في الأمم المتحدة مثل الاسكوا، الاتحاد الدولي للاتصالات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمم المتحدة للغذاء والاتحاد الأوروبي وأن لديهم خطة ملموسة يمكن متابعتها.
- كما اقترحت السيدة السيدة فلافيل شيغل اعتماد خطة عمل مشتركة مع مؤشرات متابعة ويمكن عرضها أثناء المنتدى العالمي للعلوم الذي سيعقد في المملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر نوفمبر 2017.
- اختتم سعادة السفير/ الدكتور كمال حسن علي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية أعمال الاجتماع مؤكدا على أهمية التنسيق المتواصل بين الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) واليونيسكو من أجل تعزيز التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

البند السادس:

محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

(وثيقة مستقلة)

البند السابع:

الاستثمار في الدول العربية.

مذكرة محدثة

مذكرة شارحة
بشأن
الاستثمار في الدول العربية

عرض الموضوع:

أولا: التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة):

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العديد من القرارات بشأن التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية والتي كان أخرها قراره رقم (ق 2013- د. ع 98 -2016/9/1) الذي نص على حث الدول العربية غير المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية سرعة التصديق علي الاتفاقية وذلك تنفيذًا لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 2013). وتجدر الإشارة إلي أن الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ في إبريل 2016 والدول المصادقة حتي الآن تشمل : المملكة الأردنية الهاشمية-جمهورية العراق-جمهورية السودان- سلطنة عمان- دولة فلسطين- دولة قطر -دولة الكويت-الجمهورية الاسلامية الموريتانية.
- وقد قامت الأمانة العامة بمخاطبة الدول العربية والطلب من الدول غير المصادقة على الاتفاقية موافاة الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة بشأن التصديق، وذلك بموجب مذكرتها رقم 3264/3 الصادرة بتاريخ 2016/11/3. وقد تلقت الأمانة العامة مذكرة سفارة المملكة المغربية رقم 3590 بتاريخ 2016/12/18 بشأن إحاطة الأمانة العامة علماً بأن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية قامت بمباشرة المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية بصيغتها المعدلة وفي طور الانتهاء من ذلك وسوف تودع لدى الامانة العامة وثائق التصديق فور الانتهاء منها.

ثانيا: تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية:

تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2013- د.ع 98- 2016/9/1) بشأن تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، اتخذت الأمانة العامة عدة اجراءات للموضوعات التالية:

- **الترويج للفرص الاستثمارية للدول العربية:**

في إطار تطوير مناخ الاستثمار، تم الطلب من الدول العربية بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3263/3 بتاريخ 2016/11/3 موافاة الامانة العامة بالفرص الاستثمارية لديها بهدف إعداد برنامج ترويج للفرص الاستثمارية في الدول العربية. وقد تسلمت الأمانة العامة مذكرات حول الفرص الاستثمارية من كل من : دولة قطر ودولة الكويت ومملكة البحرين والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق.

- **التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية:**

تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2013- د.ع 98- 2016/9/1) بشأن تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بالاستثمار لوضع برامج بناء قدرات أجهزة الاستثمار في الدول العربية، قامت الأمانة العامة بالتواصل مع منظمة OECD لإعداد مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاستثمار وقد تم إعداد المسودة الأولية للمذكرة وجاري إدخال التعديلات عليها لبلورتها في صيغتها النهائية بعد تضمين مرئيات الدول العربية في الدعم الفني المطلوب من المنظمات الدولية.

- **تقارير الاستثمار الإقليمية والدولية:**

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بإصدار تقرير سنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، وقد تم التواصل معها لتزويد الأمانة العامة بتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية وملخص عنه. وأوضحت المؤسسة العربية بأن التقرير يصدر في النصف الثاني من كل عام وستوافي الأمانة العامة به حال الانتهاء منه لتوزيعه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

ثالثا : مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب :

يعقد مؤتمر أصحاب الاعمال والمستثمرين العرب بشكل دوري منتظم وفقاً لأعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب المتمثلة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- القطاع الاقتصادي، واتحاد الغرف العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وللمحافظة علي دورية انعقاد المؤتمر السنوي، فقد تسلمت الأمانة العامة مذكرة من اتحاد الغرف العربية رقم أ غ ع /751 الصادرة بتاريخ 2016/10/4

تفيد بتأجيل موعد عقد المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الاعمال والمستثمرين العرب والذى كان مقرراً عقده في جمهورية السودان إلى موعد يحدد لاحقاً.

رابعا : محكمة الاستثمار العربية.

1. النظام الاساسي للمحكمة:

تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2103 بتاريخ 2016/9/1 بشأن الطلب من الدول الاعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها حول مشروع تعديل النظام الأساسي المعدل لمحكمة الاستثمار العربية، فقد تلقى القطاع الاقتصادي مذكرة من جمهورية مصر العربية رقم 19854 بتاريخ 2016/12/15 والمتضمنة ملاحظاتها ومرئياتها حول مشروع تعديل النظام الاساسي للمحكمة وقد تم إرسالها إلى قطاع الشؤون القانونية بموجب المذكرة رقم 5202 بتاريخ 2016/12/28 لاتخاذ اللازم .

2. تعيين مفوض لمحكمة الاستثمار العربية:

يجري تعيين مفوض لمحكمة الاستثمار العربية بموجب النظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية. وقد قامت الأمانة العامة (إدارة سكرتارية المحكمة – قطاع الشؤون القانونية) باعتماد القائمة النهائية لمفوضي محكمة الاستثمار، وقد تم التنسيق مع قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة بشأن ترشيح جمهورية السودان لمنصب مفوض محكمة الاستثمار العربية. كما تلقى القطاع الاقتصادي مذكرة قطاع الشؤون القانونية رقم 400 بتاريخ 2016/12/26 مفادها ضرورة إخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستقالة القاضي فايز جريس الحمارنة (المملكة الأردنية الهاشمية) عضو محكمة الاستثمار بناءً على طلبه طبقا لأحكام المادة (19) من النظام الاساسي للمحكمة.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

البند الثامن:

مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي.

مذكرة شارحة

بشأن

مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي

عرض الموضوع:

أولاً: عقدت الدورة (27) لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة (مقر الأمانة العامة: 2014/11/9) وصدر عنها القرار رقم (ق486- د.ع27 - 2014/11/19) بشأن مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي التالي نصه:

"الإحاطة علماً بالخطوات التي قام بها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في متابعة تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، ودعوته إلى تقديم تقرير دوري للمجلس."

ثانياً: تابعت الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة تنفيذ القرار على النحو التالي:

1. قامت الأمانة الفنية للمجلس بمخاطبة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والطلب إليه موافاتها بالخطوات التي تمت لمتابعة تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، وتقديم تقرير دوري عن التقدم المحرز للعرض على مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة.
2. تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة المركز العربي تشير فيها الى أن الأكساد نظم الاجتماع الثاني للمنسقين الوطنيين في الدول المشاركة التي ينفذ بها المشروع (بيروت: 15-2016/12/16) .

ثالثاً: تلقت الأمانة الفنية للمجلس مذكرة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة حول خطوات تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي (مرفق)، وأنه تم إصدار التقرير النهائي للمشروع لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (99).

رابعاً: عرض مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي على الدورة (28) لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة (مقر الامانة العامة : 2016/12/8)، وصدر عنه القرار رقم (ق513- د.ع28 - 2016/12/8)، التالي نصه:

أولاً : دعوة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة الى متابعة تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، وتقديم تقرير دوري للمجلس.

ثانياً: دعوة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة إلى تقديم عرض مرئي حول تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي في إحدى الدول العربية.

خامساً: ستتابع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة تنفيذ القرار مع الأكساد ويتم رفع تقرير بشأنه إلى الدورة (100) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

مرفق

جامعة الدول العربية
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
The League of Arab States
The Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands
(ACSAD)

Ref: /.o
Date: / /201

التاريخ: / /2016

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القاهرة – جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد،

يسرنا أن نشير إلى رسالتكم ذي الرقم 5/3005 والتاريخ 2016/5/26 والمتضمنة موافاة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموضوعات المقترحة على جدول أعمال اجتماعات الدورة (98) للمجلس.

وإشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري رقم (ق 1987 – د.ع 93 – 2014/12/13) المتضمن **"دعوة الدول العربية اتراغبة في التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي إلى التنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ودعوة المركز إلى تقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي"**.

يسرنا أن نرفق لكم مذكرة حول خطوات تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، وإصدار التقرير النهائي للمشروع لعرضها على اجتماعات الدورة (98) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نغتنم هذه المناسبة لنعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) عن خالص التحية والتقدير.

الدكتور رفيق علي صالح

المدير العام

P.O Box 2440 ص.ب Fax: +963 11 226 47 07 فاكس Tel. +963 11 226 62 50 - 226 62 51 هاتف
Damascus - Syria دمشق - الجمهورية العربية السورية

مذكرة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" حول تنفيذ "المرحلة الأولى من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي" للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة (98)

أولاً:-

أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (22) التي انعقدت في مدينة سرت – ليبيا، القرار رقم (ق.ق: 530 د.ع (22) – 2010/3/28) والمتعلق بمشروع الاحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، مرفق رقم (1) والمتضمن :

1- الموافقة من حيث المبدأ على وثيقة مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي بالصيغة المرفقة.

2- تكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" بإعداد برنامج تنفيذي تفصيلي يتضمن التكاليف المالية للمرحلة الأولى للمشروع بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية، وإعادة عرض المشروع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة فبراير 2011.

وتنفيذاً لهذا القرار، قام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" بمايلي:

1- أعد المركز العربي "أكساد" وثيقة البرنامج التنفيذي التفصيلي المطلوب متضمنة التكاليف المالية للمرحلة الأولى منه، وبتاريخ 2010/4/1 تم إرسالها إلى الجهات المعنية في الدول العربية لدراستها وإبداء الرأي بشأنها، وقد وردت عدة ردود من بعض الدول العربية.

2- بتاريخ 2010/9/26 أرسل المركز العربي "أكساد" رسالة تأكيد إلى الدول العربية لموافاته بالآراء والملاحظات حول وثيقة البرنامج التنفيذي في موعد غايته نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010، بغية الاستفادة من أكبر قدر ممكن من الآراء لتعزيز الصيغة النهائية للوثيقة.
وردت ملاحظات ومقترحات من كل من الدول التالية: دولة ليبيا – دولة فلسطين – الجمهورية التونسية– الجمهورية العربية السورية– المملكة العربية السعودية– المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية اليمنية – المملكة المغربية- دولة الكويت.

3- تم تشكيل لجنة فنية من السادة الخبراء في المركز العربي "أكساد" مهمتها دراسة الآراء والمقترحات الواردة من الدول العربية وإعداد ورقة عمل بغية عرضها على الخبراء الممثلون للأقاليم العربية في الاجتماع التشاوري لمناقشة وثيقة البرنامج التنفيذي التفصيلي.

4- عقد المركز العربي "أكساد" في مقره بدمشق خلال الفترة 24-2010/11/25 اجتماعاً تشاورياً للسادة الخبراء العرب، من المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية التونسية – المملكة العربية السعودية– الجمهورية العربية السورية– ليبيا، الممثلون للأقاليم العربية، بهدف مراجعة وثيقة البرنامج التنفيذي التفصيلي للتكاليف المالية للمرحلة الأولى من المشروع ووضعها بالشكل النهائي. وقد عرضت في

4- قام المركز العربي "أكساد" بمراسلة الدول العربية لبيان رغبتها المشاركة في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع ، ووافقت ست دول على ذلك وهي (العراق – الجزائر – مصر – سورية – السودان – الأردن) وطلب منها أكساد تسمية منسقين وطنيين للمشروع وعمل بالتعاون معهم على تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى والتي شملت (إعداد أرشيف من الصور الفضائية – تحديد مسارات المشروع في كل دولة – جمع المعلومات واستكمالها عن المواقع المختارة).

رابعاً:-

صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري رقم (ق 1987 – د.ع 93 – 2014/12/13) المتضمن دعوة الدول العربية الراغبة في التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي إلى التنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، ودعوة المركز إلى تقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، مرفق رقم (10).

وتنفيذاً لهذا القرار قام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي "أكساد" بما يلي:

1- خاطب أكساد كافة الدول العربية لبيان رغبتها في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، ووافقت ست دول على المشاركة (الأردن – الجزائر – السودان – سورية – العراق- مصر)، وطلب من هذه الدول تسمية منسقين وطنيين للمشروع.

2- عقد أكساد الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين في بيروت- لبنان، يومي 24- 2015/02/25، مرفق رقم (11) للاتفاق على تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى، وصدر عن الاجتماع التوصيات التالية:

أ. يتوجه المركز العربي (أكساد) بالشكر لممثلي الدول لدورهم العلمي المتميز في إنجاح الاجتماع.

ب. إقرار منهجية العمل والبرنامج الزمني الذي بين مواعيد تنفيذ الأنشطة وتوزيعها.

ت. التأكيد على موضوع التمويل المبتكر لتنفيذ الأعمال المطلوبة ووضع الميزانية التقديرية (دولار/يوم) لكل من المركز العربي (أكساد) والدول المشاركة لعرضها على مصادر التمويل والاستفادة ماأمكن مما تتيحه مصادر الموبل الوطنية والاقليمية والدولية.

ث. وضع خطط تنفيذية بالتعاون بين أكساد والدول المشاركة في المشروع في مناطق رائدة، ويقترح تطبيق الأنشطة التنفيذية للمشروع في منطقة من هذه المناطق بالتعاون بين أكساد والدول المعنية الجاري تنفيذ مشاريع سابقة معها.

ج. مشاركة خبراء وطنيين من الدول المعنية في الجولات الميدانية التي تنفذ في مواقع مسارات الأحزمة الخضراء.

ح. تنفيذ دورة تدريبية لمتدربين من الدول الست المشاركة بالمشروع حول الاستفادة من البيانات الفضائية في مراقبة الغطاء النباتي وإعداد الخرائط الخاصة بالأحزمة الخضراء.

3- أصدر المجلس التنفيذي للمركز العربي "أكساد" القرار رقم (ق 7 م ت/د 36) تاريخ 2015/04/23 مرفق رقم (12)، المتضمن:

1. تكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة متابعة التواصل والتعاون مع الدول العربية الراغبة لتنفيذ كافة أنشطة المرحلة الأولى للمشروع العربي للأحزمة الخضراء في الاقاليم العربية.
2. الاستفادة من مصادر التمويل الوطنية الإقليمية والدولية للمساهمة في تنفيذ المشروع.

4- صدر قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم (ق 486 – د.ع 27 – 2015/11/19) مرفق رقم (13)، المتضمن الإحاطة علماً بالخطوات التي قام بها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في متابعة تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي ودعوته إلى تقديم تقرير دوري للمجلس.

5- عقد المركز العربي"أكساد" الاجتماع الثاني للمنسقين الوطنيين في بيروت – لبنان، يومي 15 – 16 / 12 / 2015، مرفق رقم (14)، تم فيه عرض ومناقشة مسارات الأحزمة الخضراء التي تم تحديدها من قبل الدول، والمعلومات التوصيفية لكل موقع من هذه المواقع، إضافة إلى عرض ومناقشة الخطط التنفيذية العامة والسنوية، للمرحلة الثانية من المشروع ، وأوصى المشاركون بما يلي:

- إعداد التقرير الفني النهائي للمرحلة الأولى من قبل أكساد، ورفعه إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجهات المعنية في الدول المشاركة.
- تنفذ المرحلة الثانية من قبل الدول المعنية بمشاركة خبراء أكساد .
- تكليف المركز العربي "أكساد" بمراسلة جهات التمويل بالتنسيق مع الدول المشاركة، حول تمويل المرحلة الثانية من المشروع.

6- أصدر المركز العربي"أكساد" التقرير الفني النهائي للمرحلة الأولى، مرفق رقم (15) من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي في شهر يناير كانون الثاني 2016 ويتضمن التقرير ما يلي :

- مقدمة حول الدور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأحزمة الخضراء
- الفصل الأول : الخلفية ومبررات المشروع:
  - منهجية العمل والأنشطة المنفذة .
  - أهداف المشروع والقضايا التي يعالجها والمستفيدون من المشروع .
- الفصل الثاني: مسارات الأحزمة الخضراء في الدول المشاركة وهي (الأردن - الجزائر - العراق – السودان - سورية - مصر) مع خرائط توضيحية للمسارات وتوصيف ميداني لمواقعها.
- الفصل الثالث: الخطط التنفيذية العامة والسنوية للمرحلة الثانية من المشروع بما يشمل الأنشطة والمدة الزمنية والميزانية التقديرية .

7- أرسل المركز العربي "أكساد" التقرير الفني النهائي للمرحلة الأولى من المشروع إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن طريق الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، كما أرسله إلى الجهات المعنية في الدول المشاركة عن طريق المنسقين الوطنيين.

ع.ت-6-2016

8- طلبت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية البحرية في ليبيا بموجب كتابها رقم 23 / 02 / 2998 تاريخ 2015/09/3، ووزارة الزراعة والري في اليمن بموجب كتابها رقم 76 تاريخ 2016/03/16، المشاركة في تنفيذ المشروع ، وقام أكساد بإعلامهم عن آخر المستجدات في تقدم العمل بالمشروع.

9- أصدرت الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة القرار رقم (ق 11 ج ع/د 33) تاريخ 2016/03/2 مرفق رقم (16)، المتضمن:

1- عرض التقرير النهائي حول تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

2- اعداد الخطط التنفيذية العامة والسنوية للمرحلة الثانية من المشروع، وتكليف المركز العربي "أكساد" توظيف خبراته الفنية في هذا المجال.

3- توسيع مشاركة الدول العربية في المرحلة الثانية من المشروع، ودعوة صناديق التمويل العربية والاقليمية الى المساهمة في تنفيذ نشاطات المشروع.

برجاء الاطلاع، واتخاذ القرار المناسب، علماً أن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" على استعداد تام لتوظيف خبراته الفنية والعلمية في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي".

الدكتور رفيق علي صالح

المدير العام

ع.ث-6-2016

البند التاسع:

موضوعات المنظمات العربية المتخصصة

مذكرة شارحة

بشأن

موضوعات المنظمات العربية المتخصصة

عرض الموضوع:

- وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي ويشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها، ويقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازناتها ودراسة إنجازاتها وتقارير هيئات الرقابة الخاصة بها، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مرة واحدة كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها.
- وتعد إدارة المنظمات والاتحادات العربية هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام. وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر قراراً طلب فيه أن تشارك إدارة المنظمات والاتحادات العربية في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقارير دورية في هذا الشأن.
- وتنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية مشاركة الأمانة العامة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقارير بهذا الشأن للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت إدارة المنظمات والاتحادات العربية في عدة اجتماعات لتوضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة وعرض توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك. وقد أعدت الإدارة تقريراً (مرفق) حول اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة ما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (98) و(99).

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

مرفق

تقرير موجز

حول

اجتماعات وأنشطة المنظمات العربية المتخصصة

ما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (98 & 99)

1- اجتماعات الدورة العادية (104) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية (القاهرة: 17-2016/10/19) :

أهم القرارات:

- بشأن متابعة تنفيذ القرارات السابقة للمجلس التنفيذي : قرر المجلس اعتماد ما قامت به المنظمة من إجراءات لتنفيذ القرارات السابقة ، وأن يقوم أصحاب المعالي أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة بالتنسيق مع ممثلي دولهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لشرح ومناقشة البنود التي أدت إلى عدم اعتماد اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الإدارية المعدلة. كما تقوم المديرية العامة بإعداد خطاب لشرح وجهة نظر المنظمة الخاصة بالاتفاقية المعدلة يقوم بإرسالها أصحاب المعالي أعضاء المجلس التنفيذي لأصحاب المعالي الوزراء ممثلي دولهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- بخصوص مذكرة باعتماد موازنة المنظمة لعامي 2017 – 2018، بعد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادها : قرر المجلس العمل بالموازنة المعتمدة خلال العامين 2017-2018، والتأكيد على مناشدة الدول الأعضاء بالمنظمة تقديم كل الدعم والمساندة للمنظمة والاستفادة من كافة أنشطتها التدريبية والاستشارية خاصة خلال العامين القادمين، وقيام المديرية العامة للمنظمة بترشيد الإنفاق وتفعيل الإجراءات الاحترازية التي أعدتها للعامين القادمين في ضوء تدني إيرادات عوائد التمويل الذاتي لأنشطتها التدريبية والاستشارية.
- بشأن موقف سداد الدول والتزاماتها المالية تجاه المنظمة: قرر المجلس ضرورة حث الدول الأعضاء بالمنظمة على سداد مساهماتها والمتأخرات التي عليها ودعم المنظمة خاصة في الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية، ودعم المنظمة لاستخدام كافة السبل والمرونة اللازمة لحث الدول الأعضاء على التفاوض مع المنظمة والأمانة العامة للجامعة للاتفاق على سداد المتأخرات أسوة بالدول التي عقدت اتفاقيات جدولة بالمتأخرات مع الأمانة العامة للجامعة.
- بخصوص مذكرة بإعداد دراسة تطويرية للهيكل التنظيمي الحالي المعتمد

للمنظمة ليتوافق مع التطورات الأخيرة، مع إعداد الدليل التنظيمي المتوافق مع الهيكل المقترح: تم التأكيد على إرسال مسودة مقترح الدارسة النهائية لأعضاء المجلس التنفيذي قبل نهاية العام الحالي للمراجعة وإبداء الملاحظات عليها، لتقدم بشكلها النهائي قبل اجتماع المجلس القادم.

- بشأن البند الخاص بالمذكرة التوضيحية الخاصة بأدوار واختصاصات المجالس الرئيسة للمنظمة واختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والعلاقة بين المنظمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرر التأكيد على العلاقة الوطيدة والتكاملية بين أجهزة المنظمة ومجالسها الرئيسة والجامعة الأم وأجهزتها وفقاً لاختصاصات كل منهم. والتأكيد على التعاون القائم بين المنظمة ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطلب المنظمة الدعم والمساندة من تلك الأجهزة لقرارات المنظمة أخذاً في الاعتبار أن المنظمة تعتمد التمويل الذاتي في تمويل موازنتها السنوية.
- بشأن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العادية (98)، الخاصة بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية: قرر المجلس توجيه الشكر للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة على توصياتها التي تصب في صالح المنظمة والعمل العربي المشترك، وتقديم الشكر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على قراراته الداعمة للمنظمة وأجهزتها الرئيسة.
- بخصوص مشروع تطوير منظومة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة: قرر المجلس الموافقة على تخصيص مبلغ 360,000 دولار أمريكي من الاحتياطي العام للمنظمة لتنفيذ المشروع.
- بشأن مشروع إعداد قاعدة معلومات للخبراء والمدربين العرب: قرر المجلس الموافقة على مقترح المشروع ويترك للمنظمة آلية تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع الدول العربية.
- بخصوص عرض الخدمات التدريبية والاستشارية التي تقدمها المنظمة: أوصى المجتمعون بضرورة أن يتفضل أصحاب المعالي الوزراء أعضاء المجلس التنفيذي بالتنسيق مع زملائهم الوزراء في دولهم بتخصيص جزء من برامج التدريب والاستشارات المقررة في جهاتهم والتي ينفذها القطاع الخاص لتنفيذها من قبل المنظمة وذلك لدعمها.
- بشأن مقترح الإجراءات الاحترازية التي يجب على المنظمة اتخاذها في ضوء الوضع الراهن: أوصى المجلس التنفيذي باتخاذ مزيد من الإجراءات الاحترازية

بتفويض مدير عام المنظمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض نفقات الباب الأول (الرواتب – البدلات – المكافآت ... الخ) ومراجعتها، وله على وجه الخصوص:

أ- إيقاف التعيين الدائم وكذلك إيقاف التعاقدات الجديدة إلا عند الضرورة، وحسب الحاجة الفعلية للعمل.

ب-تشغيل المقار الإقليمية للمنظمة بالموظفين الدائمين الحاليين.

ج- تقييم أداء المتعاقدين الحاليين وعدم تجديد عقود أصحاب الأداء الضعيف أو من لم تعد هناك حاجة لخدماتهم.

د- تشكيل فريق متخصص من الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي وذلك بغرض القيام بالتالي:

1. مراجعة التعديلات على اتفاقية إنشاء المنظمة.
2. مراجعة الهيكل الوظيفي للمنظمة وإعادة الهيكلة للوظائف الدائمة.
3. مراجعة الرواتب والأجور والمكافآت والبدلات.

- بشأن عرض تجربة إدارية عربية متميزة أثناء انعقاد اجتماعات المجلس التنفيذي: أوصى المجلس التنفيذي بالموافقة على عرض تجربة إدارية متميزة أثناء اجتماعات المجلس التنفيذي.

2- **<u>اجتماعات الدورة (32) للمجلس التنفيذي والدورة (21) للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (الإسكندرية : 22-2016/10/25):</u>**

- بشأن متابعة قرارات وتوصيات الدورة العادية (31) للمجلس التنفيذي للأكاديمية: استمع المجلس لمداخلات سعادة رئيس الأكاديمية وممثلي أعضاء المجلس التنفيذي وممثل الأمانة العامة للجامعة، وأحيط علماً بالإجراءات التي قامت بها رئاسة الأكاديمية في هذا الشأن واستعرض المجلس توصيات اللجان المشكلة (اللجنة المعنية بشان دراسة الضريبة العامة على المبيعات المستحقة على المعدات وقطع الغيار الخاصة بالمنحة الأمريكية بمعهد تدريب السكك الحديدية بوردان- اللجنة المعنية بشأن دراسة المطالبة بفروق أسعار وقود السفينة عايدة 4 في رحلات التدريب الخارجية - اللجنة المعنية بشأن دراسة موقف مديونيات جهات الإيفاد الليبية واليمنية للطلاب المسجلين في البكالوريوس)، بناءً على قرارات المجلس في دورته (31)، وبعد المناقشة تم الإحاطة علماً بما تم من إجراءات لمتابعة قرارات وتوصيات الدورة العادية (31) للمجلس التنفيذي للأكاديمية ، والموافقة على دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء

معهد العلوم الأساسية والتطبيقية بمقر الأكاديمية بأبي قير ،والموافقة النهائية على لائحة المنح الدراسية والخصومات المقترحة للطلبة الجدد والدارسين بالأكاديمية.

- بخصوص عرض تقرير انجازات الأكاديمية أكتوبر 2016: تم الإحاطة علماً بإنجازات الأكاديمية عن عام 2015 /2016، تقديم لرئيس الأكاديمية وأسرة الأكاديمية على الجهود المبذولة.
- بشأن عرض ميزانية الأكاديمية عن عام2016/2015 خلال الفترة من اول يوليو 2015 وحتى30 يونيو 2016: تم الموافقة على ميزانية الأكاديمية عن عام2016/2015 والموافقة على الموازنة التخطيطية للأكاديمية عن العامين2016/2017 و 2017/2018.
- بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة المالية والإدارية : أوضح رئيس وفد الأمانة العامة للجامعة أن تقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة تعرض بصفة دورية على اجتماعات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أكد على أهمية الالتزام بحضور أعضاء هيئات الرقابة المالية والإدارية في الاجتماعات تنفيذا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- بشأن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية تم الموافقة على إعادة تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية اعتباراً من اول أكتوبر 2016 ولمدة سنتين بنفس التشكيل السابق وذلك على النحو التالي: (المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، الجمهورية اليمنية، جمهورية السودان، دولة ليبيا، المملكة المغربية، دولة فلسطين).

<u>اجتماعات الجمعية العامة للأكاديمية على مستوى الخبراء والوزاري :</u>

<u>أهم القرارات:</u>

- بشأن متابعة قرارات وتوصيات الدورة العشرون (العادية) للجمعية العامة للأكاديمية: تم الاحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأكاديمية لمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الدورة العادية (20) للجمعية العامة للأكاديمية، والموافقة على إنشاء المعهد العربي لإعداد القيادات بالأكاديمية ومنح الدرجات العلمية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات المصرية والمؤسسات الدولية، الموافقة على إنشاء صندوق الهبات والتبرعات بالأكاديمية.
- بخصوص عرض انجازات الاكاديمية عن عام 2016: تم تفويض رئاسة الأكاديمية لاتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة للترويج لإنجازات وبرامج

وأنشطة الأكاديمية والتسويق الاستراتيجي لهذه الانجازات لجذب مزيد من الطلاب للدراسة في الأكاديمية.

- بشأن عرض ميزانية الأكاديمية عن عام2016/2015 خلال الفترة من أول يوليو 2015 وحتى 30 يونيو 2016 : تم الموافقة على ميزانية الأكاديمية عن عام2016/2015، والتأكيد على تفويض رئيس الأكاديمية في صرف مكافآت للمتميزين تنفيذاً للمادة (12) والمادة (51) من النظام المالي والمحاسبي للأكاديمية والمعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشجيعا لتحقيق مزيدا من الانجازات.
- بخصوص عرض الموازنة التخطيطية للأكاديمية عن العاميين2017/2016 و2018/2017 : تم الموافقة على الموازنة التخطيطية للأكاديمية عن العاميين2017/2016 و2018/2017.
- بشأن عرض التقرير السنوي لهيئة الرقابة المالية والادارية : تم الإحاطة علما بتقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية للأكاديمية والتأكيد على تنفيذ التوصيات الواردة فيه.
- بشأن إعادة تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية: تم الموافقة على إعادة تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية اعتباراً من أول أكتوبر 2016 ولمدة سنتين بنفس التشكيل السابق.
- بخصوص قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي للأكاديمية بدوراته العادية (30، 31، 32) تم التأكيد على :

أ- الموافقة على إنشاء مقر لكلية الصيدلة بمقر الأكاديمية بأبي قير.

ب- الموافقة على إنشاء معهد العلوم الأساسية والتطبيقية بمقر الأكاديمية بابي قير.

ج- الموافقة على إنشاء كلية اللغة والإعلام بالإسكندرية.

د- الموافقة على لائحة المنح الدراسية والخصومات المقترحة للطلبة الجدد والدارسين بالأكاديمية.

هـ- الموافقة على مذكرة التفاهم بين كل من إمارة عجمان والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بشأن إنشاء فرع للأكاديمية بإمارة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة.

و- تجميد العمل بالمركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث.

- مذكرة بشأن التوصية الصادرة من هيئة الوساطة لحل النزاع القائم بين الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والأكاديمية البريطانية : تم إحاطة الجمعية علماً بالإجراءات والتوصية الصادرة من هيئة الوساطة لحل

العربية بتوجيه خطابات لمؤسسات وصناديق التمويل العربية لحثهم على المشاركة في اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

ل- زيادة التنسيق فيما بين مؤسسات العمل العربي المشترك والتركيز على المشاريع القومية والتي تحظى باهتمام غالبية الدول العربية ، وترتيب الأولويات والأهداف بحيث تستطيع الجامعة التخطيط لها وتسخير قدراتها وبرامجها زمنياً للسير بالتنظيم بكل أجزاءه نحو هذه الأهداف.

م- دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء اللجنة اقتراح مواضيع ومشاريع مشتركة كمحاور عمل للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك تواكب متطلبات المرحلة الراهنة وتساهم في إثراء جدول أعمال اللجنة.

ن- أهمية قيام لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بالمتابعة المستمرة للمتغيرات الدولية في المجالات الاقتصادية وتأثير هذه المتغيرات على الأنظمة الاقتصادية العربية بقطاعاتها المختلفة.

س- دعوة المنظمات العربية إلى الاختيار الدقيق لأنشطتها وبرامجها تلافياً لحالة الازدواجية في عملها وضرورة التعاون فيما بينها في المشروعات التي تقع ضمن اهتماماتها المشتركة. مع أهمية إلمام جميع المنظمات العربية بمجالات عمل المنظمات العربية الأخرى مع إيضاح الرؤى والأهداف والتكليفات والخطط الموضوعة والميزانيات.

ع- ضرورة تطوير خطط وبرامج المنظمات العربية بما يتوافق مع المستجدات بحيث تكون واقعية وقابلة للتنفيذ وفقاً للإمكانيات المالية والبشرية المتاحة.

ف- التأكيد على مؤسسات العمل العربي المشترك المبادرة في تقديم المقترحات والموضوعات التي تسهم في زيادة التعاون وتحقيق أهداف العمل العربي المشترك على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ص- أهمية إيجاد آلية محكمة وملزمة للتعاون والتنسيق بين مكونات منظومة العمل العربي المشترك لمزيد من الانسجام بينهم .

- خلال المناقشات والآراء والمقترحات التي أبديت حول موضوع تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية فقد تم التوصل إلى القرارات والتوصيات الآتية:

أ- العمل على موائمة وتطوير الاستراتيجيات الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وغاياتها، وذلك بالتنسيق مع ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وإدارات الأمانة العامة ذات العلاقة.

ب- الإعداد الجيد لورشة العمل (الملتقى رفيع المستوى) التي ستقوم الأمانة العامة بعقدها تنفيذاً للقرار رقم 2 الصادر عن لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في دورتها 45، بمشاركة السادة المدراء العامين ونقاط الاتصال المعنيين بمجالات التنمية المستدامة لدى المنظمات العربية المتخصصة من اجل بناء فريق عربي قوي يشمل جميع المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ج- الترحيب بمبادرة مؤسسات التمويل العربية بشأن "إعلان مجموعة التنسيق الخاصة بأهداف التنمية المستدامة Coordination Group- CG"" الصادر عن الاجتماع الأخير لرؤساء احدى عشر مؤسسة عربية من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية (يناير 2016) ودعوتها لعقد اجتماع خاص بدور مؤسسات التمويل في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية في موعد يحدد لاحقاً.

د- التأكيد على مخرجات الاجتماع التحضير التشاوري للمنظمات العربية المتخصصة والإدارات المعنية بالأمانة العامة بتاريخ 2016/8/31، والطلب من المنظمات العربية المتخصصة التي لم توافي الأمانة العامة بالنقاط التي تم الاتفاق حولها، سرعة موافاة الأمانة العامة بها من أجل استكمال خطة التحرك العربي للتنمية المستدامة.

6- <u>اجتماع اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة : (مقر الأمانة العامة :2016/12/1-11/29)</u>

- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2115 في دورته العادية (98) بتاريخ 2016/9/1، بشأن عقد اجتماع اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة لدراسة عدد من المواضيع المتعلقة بالمنظمات العربية المتخصصة ،عقدت اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية للمنظمات العربية المتخصصة اجتماعها بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 2016/12/1-11/29 بمشاركة ممثلي الدول العربية أعضاء اللجنة وبعض المنظمات العربية المتخصصة والأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية)
- بشأن دراسة الوضع المتضخم في الباب الأول من ميزانيات المنظمات العربية المتخصصة:

أ- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالحساب الموحد إيقاف التعيينات على الوظائف الدائمة لمدة عامين باستثناء الأساسية منها

وبخاصة الوظائف المالية (المسئول المالي، المراقب الداخلي) وفي أضيق الحدود

ب- الاستعانة بالمتعاقدين والخبراء لسد الفراغ في الوظائف الدائمة في الهياكل التنظيمية للمنظمات العربية المتخصصة، على ان يتم الإعلان عنها وإبلاغ الجهات المختصة في الدول العربية.

ج- الطلب من المنظمات العربية إعداد نظام دقيق لتوصيف الوظائف للحد من التعيين على الباب الأول مستقبلاً ومراجعة الهياكل التنظيمية للمنظمات العربية المتخصصة بما يحقق التقليل من الوظائف الدائمة واقتصارها على المهام الرئيسية في المنظمات العربية المتخصصة، والاعتماد بشكل أكبر على أسلوب التعاقدات.

د- الطلب من المنظمات العربية العمل على تخفيض اعتمادات الباب الأول بحيث لا تزيد اعتماداته من إجمالي موازنة المنظمة على 20-30% خلال فترة زمنية أقصاها خمس سنوات.

- بشأن الموضوع المتعلق بدراسة كيفية معالجة استخدم إيرادات التمويل الذاتي في موازنات المنظمات العربية المتخصصة :

أ- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة تنمية مواردها الذاتية، وأن تعمل بصفتها بيوت خبرة تقدم خدمات وأنشطة وتنجز دراسات وبحوث تعود بالفائدة على الدول العربية وبمردود مالي على المنظمة المعنية.

ب- قيام المنظمات العربية المتخصصة بالترويج لمشروعاتها وبرامجها التي تحتاج إلى تمويل، لدى المؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية للحصول على التمويل اللازم للمساهمة في المشروعات والبرامج المعتمدة في خطة المنظمة.

ج- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة تطوير قدراتها الذاتية وتكوين وتحديث بنيتها التحتية العلمية المتقدمة وتكوين كادر علمي متطور قادر على تنفيذ المشروعات والبرامج التي تحقق أهداف التمويل الذاتي.

د- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة معالجة استخدام إيرادات التمويل الذاتي وفقاً لأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

هـ- أهمية توفير نسبة من إيرادات التمويل الذاتي والتي تتعدى الموازنة المعتمدة لدعم احتياطيات المنظمة بحيث لا تتوقف إيرادات التمويل الذاتي للمنظمة عند المصروفات فقط.

و- النظر في تخصيص باب إضافي في بنود موازنات المنظمات العربية تدرج فيه اعتمادات التمويل الذاتي الإضافية والتي تتعدى الموازنة المعتمدة.

- بشأن الموضوع المتعلق بدراسة إمكانية رفع الحد الأعلى لمكافآت الخبراء ووضع الضوابط لذلك:

أ- أن تلتزم المنظمات العربية المتخصصة بالعمل بتطبيق اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة.

ب-الطلب من الأمانة العامة للجامعة (ادارة المنظمات والاتحادات العربية) إدخال التعديلات التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخيرة بشأن الخبراء في المنظمات العربية في اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة

ج- التأكيد على هيئات الرقابة المالية والإدارية للمنظمات العربية المتخصصة مراجعة ملفات الخبراء بالمنظمات العربية المتخصصة بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

د- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة في حالة رغبة المنظمة التعاقد مع خبير بما يزيد عن سقف مبلغ 4000 دولار أمريكي، أن تقوم بعرض الموضوع على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تسدد الزيادة في راتب هذا الخبير من إيرادات التمويل الذاتي التي تحققها المنظمة.

هـ-التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة عند تعيين الخبراء إبلاغ الجهات المختصة في الدول العربية وتحديد المواصفات والشروط المطلوبة للتعاقد معهم على ان يتم التعاقد من خلال لجنة يشكلها المدير العام من بين موظفي المنظمة لهذا الغرض.

- بشأن مشروع لائحة إجراءات التسليم والتسلم بين المدير المنتهية ولايته والمدير العام الجديد للمنظمات العربية المتخصصة:

أ- الموافقة على مشروع لائحة إجراءات التسليم والتسلم بين المدير المنتهية ولايته والمدير العام الجديد للمنظمات العربية المتخصصة ورفعها إلى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في الدورة القادمة تمهيداً لاعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب- الطلب من الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية)

إعداد مشروع نموذج محضر تسليم وتسلم بين المدير المنتهية ولايته والمدير العام الجديد للمنظمات العربية المتخصصة.

- بشأن دراسة موضوع المدير العام المساعد في المنظمات العربية المتخصصة:

أ- أوصت اللجنة بثلاث بدائل :

البديل الأول : إلغاء درجة المدير العام المساعد من الهياكل التنظيمية للمنظمات العربية المتخصصة.

البديل الثاني : الإبقاء على درجة المدير العام المساعد مع تحديد المنظمات العربية التي تحتاج فعلاً لهذه الدرجة الوظيفية.

ب- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة عدم الإعلان عن شغور منصب المدير العام المساعد وعدم التعيين في منصب المدير العام المساعد في المنظمات العربية المتخصصة ، لحين البت في الموضوع.

- بشأن اللائحة المالية المقترحة لمكافآت الأعمال الإضافية ومكافآت التميز المقترحة من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة : أوصت اللجنة بتأجيل الموضوع لحين تحسن الظروف المالية لكل من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة.
- بشأن قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7917 الصادر بتاريخ 2015/3/9 والخاص بتعديل الفقرة (أ) من المادة (7) من نظام مكافأة نهاية الخدمة لموظفي جامعة الدول العربية ودراسة الأثر المالي على المنظمات العربية المتخصصة في حالة تطبيق هذا التعديل على موظفي المنظمات العربية المتخصصة:

أ- الموافقة على تطبيق قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري رقم 7917 بتاريخ 2015/3/9 بخصوص تعديل الفقرة (أ) من المادة (7) من نظام مكافأة نهاية الخدمة لموظفي جامعة الدول العربية .

ب- تعديل المادة (27) (ب) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة وتقرأ كما يلي : " للموظف أن يتقدم بطلب إنهاء خدمته، بعد أن يكون قد أمضى خمسة عشر عاماً من خدمته في المنظمة، وفي هذه الحالة، يتقاضى الموظف تعويضاً يعادل راتب شهر ، عن كل سنة باقية حتى سن التقاعد، وتحسب المدة التي تقل عن سنة بنسبتها وبحد أقصى واحد وعشرون شهراً، فضلا عما يكون له من حقوق أخرى.

ج- يطبق ما جاء بالفقرة (1) و(2) على الموظفين الجدد (التعيين الجديد)

في المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالحساب الموحد.

د- الطلب من الأمانة العامة للجامعة (ادارة المنظمات والاتحادات العربية) مراجعة هذا القرار في ضوء ما يتم اتخاذه من قرارات من قبل مجلس جامعة الدول العربية.

- التعديلات المقترحة على النظام الأساسي واللائحة التنفيذية للموظفين واللائحة التنفيذية الخاصة بالمتعاقدين بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري: أوصت اللجنة بالموافقة على ما جاء في التعديلات المقترحة وعرضها على الاجتماع القادم للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- بشأن مقترحات وملاحظات المنظمات العربية على الأنظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة: أوصت اللجنة بتعديل بعض المواد في الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وعرضها على الاجتماع القادم للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

7- <u>اجتماعات الدورة (50) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية التعدين : الرباط 6-2016/12/8</u>

<u>أهم القرارات:</u>

- بشأن تقرير المدير العام للمنظمة: تضمن التقرير نشاط المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين دورتيه (29) و(50) وقرر المجلس دعوة الدول العربية لتقديم الدعم اللازم لإنجاز البوابة الجيولوجية والمعدنية وحث الجهات العربية المعنية بقطاع التعدين لتزويد المنظمة بالمعلومات والبيانات الرقمية والبنية التحتية وفرص الاستثمار التعدينية للترويج لها عبر البوابة. كما أشاد المجلس بمتابعة إدارة المنظمة لتنفيذ قرارات الدورة (49) للمجلس التنفيذي وقرارات الدورة (24) للجمعية العامة للمنظمة مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء.
- اعتمد المجلس التنفيذي تقارير الاجتماع (16) للجنة التنسيق لمراكز البحوث الصناعية في الدول العربية والاجتماع (9) للجنة الاستشارية للمترولوجيا، الاجتماع (47) للجنة الاستشارية العليا للتقييس، كما اعتمد مشاريع المواصفات القياسية وعددها 160 كمواصفات قياسية عربية موحدة بصفة نهائية منها 17 مواصفة باللغة العربية و 143 مواصفة بلغتها الأصلية.
- بشأن مساهمات ومتأخرات الدول الأعضاء في موازنات المنظمة : أوضح ممثل

الأمانة العامة للجامعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة الأخيرة، وأكد على المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات لجدولة المبالغ التي عليها مع أهمية قيام ممثلي الدول في المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برامجها واستراتيجية عمل المنظمة للفترة 2017-2020.

- وافق المجلس التنفيذي على إعادة توزيع برنامج عمل وموازنة المنظمة 2017-2018 استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2115 الدورة (98) بتاريخ 2016/9/1 وطلب المجلس من إدارة المنظمة التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ البرامج والأنشطة.
- ناقش المجلس التنفيذي متابعة تنفيذ استراتيجية عمل المنظمة وخارطة الطريق للسنوات 2017-2020 التي اعتمدتها الجمعية العامة للمنظمة وقرر التركيز على تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تحقق أهداف الاستراتيجية مع قيام الإدارة العامة للمنظمة بتقديم تقرير دوري للمجلس التنفيذي حول متابعة تنفيذ الاستراتيجية.

8- <u>اجتماعات الدورة (58) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية (تونس: 13-2016/12/16) :</u>

<u>أهم القرارات:</u>

- بشأن متابعة تنفيذا قرارات الدورة (57) للمجلس التنفيذي السابق، تم توجيه الشكر الى إدارة الهيئة على ما قامت به من مجهودات في سبيل الحصول على دعم لأنشطتها من المنظمات الدولية والجهات الاجنبية.
- بشأن نشاط الهيئة خلال الفترة : 2016/5/2 - 2016/12/2، تم الأخذ علماً بنشاط الهيئة خلال الفترة :2016/5/2 - 2016/12/2، والطلب من الإدارة العامة للهيئة وضع معايير واضحة لاختيار الخبراء المتخصصين للمساعدة في تنفيذ أنشطتها والسعي إلى إنشاء قاعدة بيانات بالخبراء العرب في شتى مجالات التطبيقات السلمية للطاقة الذرية.
- رحب المجلس التنفيذي بانضمام المملكة المغربية الى الهيئة العربية للطاقة.
- بشأن أنشطة وبرامج الهيئة العربية للطاقة الذرية لعام 2017: قرر المجلس التنفيذي الموافقة على الأنشطة والبرامج المقترحة من الهيئة العربية للطاقة

الذريـــة لســـنة 2017، والســـعي لتنفيـــذ الأنشـــطة المقـــرة حســـب المـــوارد الماليـــة المتاحة.

- بشـأن المـؤتمر العربـي الثالـث عشـر للاسـتخدامات السـلمية للطاقـة الذريـة 2016 : قـرر المجلـس التنفيـذي الأخـذ علمـاً بمـا قامـت بـه الهيئـة مـن إجـراءات لعقـد المـؤتمر العربـي الثالـث عشـر للاسـتخدامات السـلمية للطاقـة الذريـة فـي موعـده رغـم قصـر الفترة الزمنية.
- بشـأن استضـافة المنتـدى العربـي الرابـع حـول آفـاق توليـد الكهربـاء وتحليـة ميـاه البحـر بالطاقـة النوويةـ 2017: تـم توجيـه الشـكر للمملكـة الأردنيـة الهاشـمية علـى موافقتهـا لاستضـافة المنتـدى العربـي الرابـع حـول آفـاق توليـد الكهربـاء وتحليـه ميـاه البحـر بالطاقـة النوويـة خـلال النصـف الثـاني مـن عـام 2017، ودعـوة الهيئـة العربيـة للطاقـة الذريـة والمملكـة الأردنيـة الهاشـمية إلـى الشـروع فـي التحضـير لتنفيـذ هذا المنتدى.
- بشـأن الشـبكة العربيـة للمـراقبين النـوويين "النـور" : قـرر المجلـس التنفيـذي الإشـادة بالتقـدم الحاصـل فـي أنشـطة الشـبكة العربيـة للمـراقبين النـوويين "النـور" وعلـى وجـه الخصـوص المعـرض والاجتمـاع الـذين أقيمـا علـى هـامش المـؤتمر العـام السـتين للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة والاسـتمرار فـي إقامتهمـا سـنوياً فـي مقـر الوكالـة فـي فيينـا، والتوجيـه للهيئـة العربيـة للطاقـة الذريـة بالتوسـع فـي التعـاون مـع الـدول المتقدمـة نوويـاً مثـل اليابـان وكنـدا فـي مجـال التكنولوجيـا والأمـان النـووي، ودعـوة الدول العربية إلى ضرورة إصدار قوانين نووية وإشعاعية.
- بشـأن اللائحـة التنفيذيـة لأنشـطة الهيئـة: أوضـحت ممثلـة الأمانـة العامـة للجامعـة أن هنـاك قـرارات صـدرت مـن المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي ولجنـة المنظمـات للتنسـيق والمتابعـة بشـأن ترشـيد النفقـات نظـرا للظـروف الماليـة التـي تمـر بهـا الـدول العربيـة والمنظمـات العربيـة المتخصصـة وأهميـة مراعـاة عـدم الصـرف علـى الـدورات التدريبيـة واعتبـار هـذه الـدورات مصـدر مـن مصـادر التمويـل الـذاتي للهيئـة، وأنـه علـى الهيئـة دعـم مواردهـا والاسـتفادة مـن إمكانياتهـا حيـث قامـت الإدارة العامـة بالهيئـة بتعـديل المـادة السـابعة– الفقـرة (هـ) والمـادة السادسـة عشـرة– الفقـرة (د) مـع إضـافة فقـرة جديـدة (هـ) مـن اللائحـة التنفيذيـة للـدورات التدريبيـة وكـل هـذه الإضـافات تزيـد أعبـاء ونفقـات إضـافية علـى الهيئـة ، وقـرر المجلـس التنفيذي الموافقة على التعديل باللائحة المقدم من الإدارة العامة للهيئة.
- بشـأن تقريـر المـدير العـام حـول تنفيـذ ميزانيـة الهيئـة خـلال الفتـرة : 1/1–2016/11/30: قـرر المجلـس التنفيـذي تقـديم الشـكر للـدول الأعضـاء التـي

قامت بتحويل مساهماتها في موازنة الهيئة العربية للطاقة الذرية منذ بداية السنة تماشياً مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والموافقة على الموقف المالي للهيئة العربية للطاقة الذرية للفترة 2016/11/30-01/01، والتأكيد على الدول الأعضاء لتسديد مساهماتها في ميزانية الهيئة العربية للطاقة الذرية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية وذلك التزاما بالمادة 52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة. وقد أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة في الاجتماع أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد ميزانية الهيئة العربية للطاقة الذرية بموجب قراراه رقم2115 بتاريخ2016/9/1 في دورته (98) وطلب من المنظمات العربية المتخصصة الالتزام بأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة عند إعداد وتنفيذ موازناتها، ووضع خطط تشتمل على برامج وأنشطة قابلة للتنفيذ، وقادرة على تحقيق الأهداف المحددة في اتفاقيات الإنشاء.

- بشأن اختيار المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية: أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (98) قراره رقم2115 بتاريخ 2016/9/1 القرار التالي نصه "الموافقة على تفويض المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية لاختيار المدير العام الجديد للهيئة من بين مرشحي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية في اجتماعه القادم في ديسمبر/كانون الأول2016، والطلب من الإدارة العامة للهيئة العربية للطاقة الذرية التأكيد على جميع الدول الأعضاء على المشاركة في اجتماعات المجلس التنفيذي القادم، والمقرر عقده في شهر ديسمبر/كانون الأول 2016، من أجل حسم موضوع انتخاب مدير عام جديد للهيئة وفقاً للوائح والنظم الداخلية للهيئة، وفي حال تعذر ذلك، يطبق النظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة".
- تقدم رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس المجلس التنفيذي بسحب المرشح الأردني وتم تقديم الشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية على حرصها المعهود على مساندة الهيئة العربية للطاقة الذرية ومساهمتها الفعالة في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك، وأيضا على روح التآزر وعملها الدؤوب للتوصل إلى التوافق والإجماع العربي في اختيار مدير عام الهيئة العربية للطاقة الذرية للدورة القادمة. وتم اختيار وتعيين الأستاذ الدكتور سالم حامدي مرشح الجمهورية التونسية مديرا عاما للهيئة العربية للطاقة الذرية لمدة أربع سنوات اعتبارا من تاريخ 2017/02/15. ووجه المجلس الشكر للأستاذ الدكتور عبد المجيد

المحجوب المدير العام الحالي للهيئة العربية للطاقة الذرية على جهوده المتميزة طيلة فترة ولايته وعلى الإنجازات التي تم تحقيقها بفضل عمله المتواصل لتطوير الهيئة والارتقاء بأدائها.

- بشأن الكادر الوظيفي للهيئة العربية للطاقة الذرية: أصدر المجلس التنفيذي قراره بالموافقة على إصدار المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية قرارا بترقية السيد هشام العيادي إلى درجة مستشار بداية من تاريخ 2017/01/21 طبقا لمقتضيات الأنظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة، وإرجاء تعيين رئيس قسم علوم الحياة والبيئة في الهيئة العربية للطاقة الذرية إلى نهاية عام2017 بغرض ترشيد النفقات مراعاة للأوضاع المالية للهيئة العربية للطاقة الذرية وعلى أن يفتح باب الترشيح للمنصب في حينه مع الطلب من الدول التأكيد على الترشيحات السابقة أو استبدالها. وقد أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة في الاجتماع ان قرار المجلس التنفيذي يعتبر مخالفاً لأحكام النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة والمعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفصل الثامن بعنوان " تقيم الأداء والعلاوات والترقيات" المادة(34) والتي تنص على عدة شروط للترقية أهمها أن تتم ترقية الموظف من الدرجة التي يشغلها إلى الدرجة التي تليها قضاؤه في درجته أربع سنوات على الأقل فيما يخص الفئتين الثانية والثالثة، لذا طلبت ممثلة الأمانة العامة للجامعة إحالة الموضوع إلى الشؤون القانونية بالجامعة العربية لإبداء الرأي القانوني وعرض الموضوع على الدورة القادمة للمجلس التنفيذي للهيئة، وطلبت تسجيل رأي الأمانة العامة في محضر اجتماع المجلس التنفيذي للهيئة، واستناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 90 رقم 1938 بتاريخ 2012/9/13 الذي ينص على "التأكيد على الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) المشاركة في كافة جلسات اجتماعات المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة بصفتها الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، وان تقوم بتسجيل رأيها في حال صدور قرارات مخالفة وتستمر في تقديم تقريرها الدوري عن مشاركتها". إلا أن المجلس التنفيذي رفض تسجيل رأي الأمانة العامة للجامعة في محضر الاجتماع، كما أشارت ممثلة الأمانة العامة إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تلزم المنظمات العربية المتخصصة على عدم اتخاذ قرارات تتعارض مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة

الأساسية الموحدة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2026 بتاريخ2014/9/11 في الدورة (94) التالي نصه : "على المدراء العاميين للمنظمات العربية المتخصصة الذين شارفت ولايتهم على الانتهاء عدم اتخاذ قرارات ذات اثر مالي دائم خلال الأشهر الستة الأخيرة من انتهاء الولاية ".

9- <u>اجتماع الدورة (55) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطيران المدني (سلطنة عمان: 20-2016/12/23)</u>

<u>أهم القرارات:</u>

- في إطار متابعة توصيات وقرارات المجلس التنفيذي في الدورات (52) ، (53)، (54)، وقرارات الدورة (23) للجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني، أطلع المشاركون على ورقة العمل المقدمة من الإدارة العامة للهيئة والخاصة بالمتابعة، وقدم المدير العام للهيئة الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لمتابعة توصيات المجلس التنفيذي وقرارات الجمعية العامة الأخيرة التي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 18و19 مايو 2016 وتحدث المدير العام عن ما تم في اجتماعات الجامعة العربية بشأن توصيات المجلس وقرارات الجمعية العامة، وأوضح ممثل الأمانة العامة للجامعة ما دار في نقاش في اجتماعات الدورة (25) للجنة للتنسيق والمتابعة واجتماع الدورة (98) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن اتفاقية إنشاء الهيئة والتقارير المقدمة من الهيئة العربية للطيران المدني.
- وتحدث بعض ممثلي الدول الأعضاء عن قصور في متابعة تنفيذ توصيات اجتماع المجلس التنفيذي الدورة (54) التي عقدت بالدوحة يومي23 و2016/6/24 بشأن عرض تقرير المراقب الداخلي للهيئة المنتهية خدماته عن عام 2015 على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أوضح ممثل الأمانة العامة للجامعة أنه حسب اللوائح والنظم المتبعة فأن الأمانة العامة للجامعة تطلب التقارير المطلوب عرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة من الإدارات العامة للمنظمات ويتم عرضها كما تسلمتها الأمانة العامة للجامعة من المنظمات على اللجنة دون تعديل أو تغير بل أن المنظمات العربية وقبل اجتماعات اللجنة ترسل نسخة من هذه التقارير إلى الدول الأعضاء وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن. كما أشار ممثل الأمانة العامة للجامعة بأن هيئة الرقابة المالية والإدارية مشكلة من

الـدول الأعضـاء وإذا ارتـأى المجلـس التنفيـذي بأنـه كانـت هنـاك مخالفـات إداريـة ومالـية للمـدير العـام للهيئـة فـيمكن عرضـها علـى هيئـة الرقابـة الماليـة أو الإدارية في اجتماعها القادم.

- تحـدث رئـيس وفـد المملكـة العربيـة السـعودية حـول أداء المـدير العـام للهيئـة وأنـه لـم ينفـذ توصـيات المجلـس التنفيـذي للهيئـة حيـث أنـه لـم يقـدم تقريـر المراقـب الـداخلي الأسـبق للجنـة المنظمـات للتنسـيق والمتابعـة، وقـدم مقتـرح باسـم السـعودية بعـرض إنهـاء خدمـة المـدير العـام للهيئـة علـى جمعيـة عامـة اسـتثنائية تعقـد فـي المملكـة العربيـة السـعودية علـى أن تقـوم جمهوريـة مصـر العربيـة بترشـيح بـديل عنـه لإكمـال المـدة المتبقيـة لمـدة المـدير العـام الحـالي. ومـن خـلال مـداخلات ممثلـي الـدول الأعضـاء كـان هنـاك شـبه اجتمـاع علـى مقتـرح السـعودية ولكـن كـان هنـاك اخـتلاف فـي صـيغة التوصـية المقترحـة. وقـد أوضـح ممثـل الأمانـة العامـة للجامعـة أنـه وحسـب النظـام الأساسـي الموحـد لمـوظفي المنظمـات العربيـة المتخصصـة أن مـدة المـدير العـام للمنظمـة فـي فتـرة ولايتـه الأولـى (أربـع سـنوات) وأن المـدير العـام مـن (وظـائف الفئـة الأولـى) وأن هنـاك شـروط لإنهـاء الخدمـة بمـا فيهـا التحقيـق والمسـاءلة وأن الجهـة المعنيـة بتعيـين المـدير العـام لأي منظمـة هـي الجمعيـة العامـة وهـي مـن لهـا حـق المطالبـة بإنهـاء خدماتـه. تحـدث ممثلـوا كـل مـن دولـة قطـر ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة رداً علـى توضـيحات ممثـل الأمانـة العامـة للجامعـة بـأن مـا قدمـه رئـيس وفـد المملكـة العربيـة السـعودية هـو مقتـرح مقـدم للجمعيـة العامـة ولـيس قـراراً للمجلـس التنفيـذي للهيئـة، وأخـذ هـذا الموضـوع فتـرة طويلـة مـن النقـاش بـين ممثلـي الـدول الأعضـاء وممثـل جمهوريـة مصـر العربيـة وممثـل الأمانـة العامـة للجامعـة والمـدير العـام للهيئـة. وفـي النهايـة توصـل المجلـس إلـى التوصـية التاليـة: "عـرض مقتـرح المملكـة العربيـة السـعودية علـى الجمعيـة العامـة للهيئـة العربيـة للطيـران المـدني والتشـاور بـين رئـيس الجمعيـة العامـة للهيئـة (دولـة قطـر) ورئـيس وفـدي جمهوريـة مصـر العربيـة والمملكـة العربيـة السـعودية بشـأن المبـادرة المقتـرح تقـديمها مـن جمهوريـة مصـر العربيـة فـي هـذا الشـأن ومـن ثـم الـدعوة لعقـد اجتمـاع اسـتثنائي للجمعيـة العامـة للهيئـة العربيـة للطيـران المـدني خـلال شـهرين". كمـا قـرر المجلـس التنفيـذي تكليـف هيئـة الرقابـة الماليـة والإداريـة فـي اجتماعهـا القـادم بدراسـة العـرض الـذي تقـدمت بـه المراقـب الـداخلي المنتهيـة خدماتـه فـي اجتمـاع المجلـس التنفيـذي بالدوحـة فـي يونيـو 2016 علـى أن ترفـع هيئـة الرقابـة الماليـة والإداريـة تقريـر

بنتائج هذه الدراسة إلى المجلس التنفيذي في دورته القادمة. وقد وافق المجلس على توصيات اللجان الفنية وتم حث الدول الأعضاء في اللجان الفنية على ضرورة المشاركة في اجتماعات هذه اللجان الفنية بالهيئة وفي حالة تكرار عدم المشاركة يطبق بشأنها نظام عمل اللجان الفنية بالهيئة.

- اما بخصوص حكم المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية بشأن موظفي الهيئة العربية للطيران المدني الثلاثة فقد أوصى المجلس بالتأكيد على قراري الجمعية العامة للهيئة رقم (4 ج.ع/21) في اجتماعه الاستثنائي المنعقد في مراكش يومي 24و25 ديسمبر 2014، وفي دورتها العادية (جدة : 18-2016/5/19) باتخاذ كافة الإجراءات القانونية للدفاع عن الهيئة ومتابعة التفاوض لإنهاء النزاع نهائياً، والموافقة على مشاركة سلطة الطيران المدني في المملكة المغربية في التفاوض بهدف التوصل إلى حل نهائي في هذا الشأن.
- بشأن دعم مجلة الطيران المدني: وبعد المناقشة، أوصى المجلس بحث الدول الأعضاء على دعم مجلة الطيران المدني العربي سواء من خلال المساهمة الفكرية من خلال المقالات والدراسات والاستطلاعات، كما طلب المجلس من الإدارة العامة للهيئة التنسيق مع الدول الأعضاء وعمل الدعاية اللازمة للمجلة.
- وجه المجلس التنفيذي الشكر للدول الأعضاء التي قامت بسداد مساهمتها في موازنة الهيئة لعام2016 وحث الدول على تسديد مساهمتها لعام2017 في بداية السنة المالية ودعوة الدول التي عليها متأخرات بالإسراع في تسديدها.
- وفي إطار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على موازنة الهيئة العربية لطيران المدني لعامي2017 و2018، وافق المجلس التنفيذي على إعادة تبويب موازنة الهيئة لعامي 2017، 2018 وفقاً للصيغة المقدمة من الإدارة العامة للهيئة.
- وقد أحيط المجلس التنفيذي علماً بمضمون الورقة المقدمة من الإدارة العامة للهيئة بشأن الالتزام بحدود مهام والاختصاصات المخولة لشركاء صناعة الطيران، وأكد المجلس التنفيذي العمل على تطوير العلاقة بين الهيئة العربية للطيران المدني والاتحاد العربي للنقل الجوي بما يحقق المنفعة لقطاع الطيران المدني العربي.

البند العاشر:

إنشاء آلية للاتحادات العربية النوعية داخل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

مذكرة شارحة

بشأن

إنشاء آلية للاتحادات العربية النوعية داخل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

عرض الموضوع:

- ظهرت في الفترة الأخيرة عدد كبير من الاتحادات والمؤسسات والهيئات الموشحة بكلمة (العربية) وتدعي بأنها تعمل في إطار جامعة الدول العربية وتتحدث باسم الجامعة العربية وفي كثير من الأحيان تستخدم اسم وشعار الجامعة في مطبوعاتها وأنشطتها وموقعها الالكتروني.
- معظم هذه الكيانات لها أنشطة تجارية ومصالح أشخاص والبعض منها تعمل في إطار سياسات واستراتيجيات لا تتماشى مع منظومة العمل العربي المشترك، كما أن الكثير منها فيه ازدواجية وتداخل في المهام والاختصاصات مع بعض الإدارات بالأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة العاملة في إطار الجامعة.
- الاتحادات العربية التي انتشرت بصورة مخيفة في المنطقة العربية، ليس هناك رقابة أو مراجعة أو متابعة من الأمانة العامة للجامعة أو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأنشطة هذه الاتحادات.
- لقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام (2012) أن طالب بحصر المنظمات والاتحادات والشركات العربية التي تستخدم اسم وشعار الجامعة بالمخالفة، وقد بذلت الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) جهوداً كبيرة في هذا الإطار، واستطاعت أن تنجز مع بعض الإدارات في الجامعة العربية نظاماً خاصاً لاستخدام وحماية اسم الجامعة العربية وعلمها وشعارها وأختامها ، وتم اعتماده من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في عام 2013 بموجب قراره رقم7699 بتاريخ 2013/9/1.
- معظم الاتحادات العربية النوعية هي مؤسسات نشأت خارج نطاق الجامعة العربية والعضوية فيها لشركات ومؤسسات وجمعيات واتحادات قُطرية داخل البلدان العربية وهذه المؤسسات فيها اتحادات كبيرة فاعله ونشطة ويمكن الاستفادة منها في إطار منظومة العمل العربي المشترك وتكون إضافة جديدة لمنظومة جامعة الدول العربية مثل:
  * الاتحاد العربي للحديد والصلب.
  * الاتحاد العربي للأسمدة.

* الاتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء.
* اتحاد الموانئ البحرية العربية.
* اتحاد المصارف العربية.
* الاتحاد العربي للتأمين.
* الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.
* الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية.

- هذه الاتحادات يمكن الانفتاح والاستفادة من أدائها وبرامجها ومشاريعها وهي تمتلك إمكانيات كبيرة مادية وبشرية ويمكن أن تقوم بدور تمويلي للمشروعات التنموية المدرجة بالخطط الاستراتيجية للدول الأعضاء أو المشاريع والبرامج التي وافقت عليها القمم العربية ، ويمكن الاستفادة من خبرائها في إعداد البحوث والدراسات المطلوبة في إطار الجامعة العربية، وكان لابد من التفكير في خلق آليات تواصل واتصال مع هذه الاتحادات العربية الفاعلة والناشطة.
- وعليه نقترح تشكيل لجنة فنية أو لجنة دائمة تسمى اللجنة الدائمة للاتحادات والهيئات العربية وتكون هذه اللجنة على شاكلة لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وتكون برئاسة الأمين العام أو من ينوب عنه وتجتمع مرة في العام .
- المطلوب من هذه اللجنة المقترحة استقطاب عدد من هذه الكيانات (اتحادات أو هيئات عربية) وتكلف هذه اللجنة بدراسة أنشطة وبرامج وإنجازات هذه الاتحادات والهيئات العربية وتحديد النتائج المحققة لأهدافها وكيفية الاستفادة منها في إطار توجهات جامعة الدول العربية وأهدافها.
- اللجنة المقترحة ستكون آلية فاعلة لإجراء التقييم الدوري لهذه الاتحادات واطلاع الجامعة على أنشطتها وإنجازاتها وتحديد المفيد منها للعمل العربي المشترك وما يتفق مع توجهات الجامعة وأهدافها وميثاقها ، ومعالجة أية تداخل في المهام والاختصاصات لهذه الاتحادات مع جهات أخرى تعمل في إطار الجامعة العربية وتقنين عمل هذه الاتحادات ومعالجة ظاهرة ادعاء بعض هذه الاتحادات الأخرى التي تدعي بأنها تعمل تحت مظلة الجامعة العربية.
- ستكون عضوية اللجنة مفتوحة للاتحادات والهيئات العربية من خلال قواعد ومعايير وضوابط محددة ولكن هذه الاتحادات التي تتمتع بعضوية اللجنة لن يكون لها الحق في استخدام شعار الجامعة ولكن تسمى اتحادات تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ويمكن مستقبلاً عمل شعار خاص لهذه اللجنة (logo) ، ويمكن أن تتيح عضوية اللجنة للاتحاد العضو أن تقوم الجامعة العربية برعاية بعض أنشطته وبرامجه ، كما تتيح هذه العضوية إعداد أنشطة مشتركة لهذه

الاتحادات مع إدارات الجامعة ومنظماتها وأيضاً إعداد مذكرات تفاهم وتعاون معها.

- من أهم المعايير والضوابط المطلوبة أن يكون للاتحاد المعني نشاط فاعل ومنتظم في مجال تخصصه، وأن يكون له جمعية عامة ومجلس إدارة ومنتظم في اجتماعاته ويحقق أهدافه ويمارس بانتظام أنشطته وبرامجه التي يجب أن تكون متوافقة مع أهداف وميثاق جامعة الدول العربية.
- يعطي لقب اتحاد يعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ويتمتع برعاية الجامعة لأنشطته وبرامجه ويمكن تكليفه بإعداد دراسات وبحث في مجال عمله. (الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية).
- في هذا الإطار ستقدم الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) تقرير تجميعي عن أنشطة وإنجازات هذه الاتحادات العربية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة في العام (دورة سبتمبر من كل عام).
- ستتولى إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالأمانة العامة للجامعة الأمانة الفنية للجنة المقترحة باعتبارها الإدارة المعنية في الجامعة العربية بمتابعة أنشطة مؤسسات العمل العربي المشترك (منظمات، اتحادات، شركات، مؤسسات تمويل).

<u>المقترح المطلوب:</u>

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

البند الحادي عشر:

قرار المجلس الوزاري العربي للسياحة بشأن تخصيص أمانة عامة منفصلة للمجلس الوزاري العربي للسياحة.

مذكرة شارحة

بشأن

قرار المجلس الوزاري العربي للسياحة

بشأن تخصيص أمانة عامة منفصلة للمجلس الوزاري العربي للسياحة

عرض الموضوع:

- بناء على مقترح مقدم من معالي السيد/ محمد يحي راشد- وزير السياحة في جمهورية مصر العربية ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة، أصدر المجلس القرار رقم (253) في دورته العادية (19) بتاريخ 14-2016/12/15، وتنص الفقرة (3) منه على ما يلي :

3- قيام الأمانة العامة برفع مقترح إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتخصيص أمانة عامة منفصلة للمجلس الوزاري العربي للسياحة ويرأسها أمين عام، نظراً للدور المتزايد للسياحة في الاقتصادات العربية.

- تلقت الأمانة العامة مذكرة (مرفق) من سعادة المستشارة الاقتصادية لمعالي وزير السياحة في جمهورية مصر العربية، تتضمن رؤية وزارة السياحة لهذا المقترح.
- تفيد المذكرة أن إنشاء أمانة فنية لقطاع السياحة العربية مستقلة عن إدارة النقل والسياحة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أصبح ضرورة ملحة خاصة في وجود الاستراتيجية العربية للسياحة التي أقرتها القمة العربية عام 2012، وستدخل حيز التنفيذ.
- تضمنت المذكرة أهداف الأمانة الفنية، وتشير إلى الآثار السلبية لعدم وجود أمانة فنية مستقلة، والتي تتمثل فيما يلى:-

- ضعف المتابعة الدورية لبرامج وأنشطة الاستراتيجية مما يؤدي إلى اهدار الوقت والتمويل المزمع الحصول على جزء منه من البنك الإسلامي للتنمية.
- فشل تحقيق المراد من البرامج لعدم وجود الطاقات البشرية المؤهلة والقادرة على التقييم والمتابعة.
- عدم القدرة على تقييم المخرجات من البرامج بشكل منتظم لضعف الاشراف على تطبيق برامج وأنشطة الاستراتيجية العربية للسياحة.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

مرفق

جمهورية مصر العربية
وزارة السياحة
مكتب الوزير

وزارة السياحة

السيدة الدكتورة / دينا الظاهر
مدير إدارة النقل والسياحة
بجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد ،

بداية يطيب لي أن أهنئ سيادتكم بحلول العام الجديد آملين استمرار التعاون المثمر والمستمر بين وزارة السياحة وجامعة الدول العربية.

أتشرف بالإشارة إلي خطاب سيادتكم رقم ٥/٦٧٥٧ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢١ بشأن القرار رقم ٢٣٥ الصادر عن الدورة ١٩ للمجلس الوزاري العربي للسياحة والذي نص علي قيام الأمانة العامة برفع مقترح إلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتخصيص أمانة عامة منفصلة للمجلس الوزاري العربي للسياحة ويرأسها أمين عام وتقديم رؤية مصر لهذا المقترح والهدف منه والآثار السلبية لعدم وجود أمانة منفصلة.

في هذا الصدد ، أتشرف بأن أرفق لسيادتكم رؤية مصر لهذا المقترح والهدف منه والآثار السلبية لعدم وجود أمانة منفصلة للمجلس الوزاري العربي للسياحة.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه نحو اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،

المستشارة الاقتصادية للسيد الوزير
د. عادلة رجب
٢٠١٧/١/٤

نورهان نظمي

✓ الأمانة الفنية لقطاع السياحة

نبذة عن الأمانة

- إن إنشاء أمانة فنية لقطاع السياحة لإدارة النقل والسياحة تابعة للإدارة ولكن مستقلة عن أعمال قطاع النقل أصبح ضرورة ملحة خاصة في إطار وجود إستراتيجية عربية للسياحة ستدخل حيز التنفيذ.

أهداف الأمانة الفنية

١) تنسيق التعاون بين الدول العربية في مجال السياحة بما يخدم عملية تنمية السياحة البينية.
٢) متابعة تنفيذ أنشطة وبرامج الإستراتيجية العربية.
٣) توفير وإتاحة الإحصاءات والمعلومات والدراسات حول قطاع السياحة في الاقتصادات العربية ، وعمل تقرير عربي موحد يصدر سنوياً بالتعاون مع المنظمة العربية للسياحة.
٤) تفعيل دور القطاع الخاص العربي و الغرف التجارية والسياحية والمجتمع المدني وإدماجهم في عملية رسم السياسة السياحية وفي متابعة الأنشطة والبرامج الخاصة بالإستراتيجية.
٥) تعزيز و تنسيق التعاون في مجال التوعية بأهمية السياحة ورفع كفاءة العاملين بالقطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة.
٦) تنسيق السياسات العربية المتعلقة بالتخطيط السياحي ، وتحديد أولويات برامج العمل منها للتطورات الراهنة.
٧) تعزيز ربط الشبكات الالكترونية ومواقع التسويق للدول العربية.
٨) الإعداد للمنتديات العربية ووزش العمل المزمع إقامتها في جامعه الدول العربية ومع التجمعات الدولية الأخرى، بهدف تعميق العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري و الإستثمارات.
٩) رفع كفاءة وبناء القدرات للدول التي تحتاج إلي دعم فني من خلال إعادة توزيع للأدوار فيما بين الدول العربية الأكثر تقدماً في نشاط من الأنشطة السياحية.

الآثار السلبية لعدم وجود أمانة

١. ضعف المتابعة الدورية للبرامج مما يؤدي إلي إهدار الوقت والتمويل المزمع الحصول علي جزء منه من البنك الإسلامي للتنمية.
٢. فشل تحقيق المراد من البرامج لعدم وجود الطاقات البشرية المؤهلة والقادرة علي التقييم المتابعة.
٣. عدم القدرة علي تقييم المخرجات من البرامج بشكل منتظم لضعف الإشراف علي تطبيق برامج وأنشطة الإستراتيجية.

نورهان نظمي

البند الثاني عشر:

تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.

(وثيقة مستقلة)

البند الثالث عشر: ما يستجد من أعمال:

دراسة حول إنشاء مركز بيئي عربي متخصص بالنقل المستدام.

(وثيقة مستقلة)